الملك عبدالعزيز آل سعود وبترول المنطقة المحايدة الكويتية السعودية - دراسة وثائقية

ميمونة خليفة العذبي الصباح*

* حصلت على الدكتوراه في التاريخ الحديث من جامعة عين شمس عام ١٩٨٣.
تعمل مدرسة بقسم التاريخ بجامعة الكويت.

الملخص

تتناول هذه الدراسة موقف الملك عبد العزيز آل سعود من امتياز البترول في المنطقة المحايدة الكويتية السعودية، حيث يتبين من الوثائق التي اعتمدت عليها الدراسة أن الملك عبد العزيز قام بمنح امتياز المنطقة المحايدة لشركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا الأمريكية (standard Oil Company of California)، وذلك ضمن امتياز الأحساء عام ١٩٣٣ م. وقام بمحاولات لإقناع الشيخ أحمد الجابر لمنح الامتياز أيضاً لتلك الشركة، مقابل أن يقوم بتسوية المشكلات القائمة بين بلديهما، والتي كان من أهمها مشكلة المسابلة (التبادل التجاري)، التي استمرت فترة طويلة جداً، وكانت لها آثارها السلبية على اقتصاد البلدين. وتطرقت الدراسة لموقف الشيخ أحمد الجابر مما طرحه الملك عبد العزيز، وعدم موافقته عليه، بسبب الالتزامات التي كانتْ تربط الشيخ أحمد الجابر ببريطانيا.

وأوضحت الدراسة ردود فعل الحكومة البريطانية على محاولات الملك عبد العزيز للتأثير على الشيخ أحمد الجابر، ووقوفها بشدة ضد تلك المحاولات، بدافع رغبتها في احتكار امتياز المنطقة للمصالح البريطانية من ناحية، وإبعاد المصالح الأمريكية من ناحية أخرى. وحتى لا يكون للولايات المتحدة ــ من خلال هذه المصالح ــ أي نفوذ سياسي يؤثر سلبا على النفوذ البريطاني في الكويت ومنطقة الخليج العربي.

يعرف المؤرخون المنطقة المحايدة بأنها الأراضي المتنازع عليها بين دولتين، واعتبرت محايدة حلا للنزاع (محمود، ١٩٦٨: ١٠ ــ ١١).

أما بالنسبة للمنطقة المحايدة الكويتية النجدية، فقد كانت في الأصل أراضٍ كويتية، ثم وضعت كمنطقة محايدة، بعد أن ضمت مساحة كبيرة من الأراضي الكويتية الأخرى إلى نجد (قدورة، ١٩٧١: ٨٨ ــ ٨٩)، حيث سلب الإنكليز شيخ الكويت ذلك القسم الكبير من أراضيه، التي ضمت إلى ابن سعود، وأرغمت بريطانيا الشيخ أحمد الجابر على قبول تلك التسوية الظالمة، على الرغم من احتجاجاته، وعدم رضاه عن هذا التخطيط (P.R.O./F.O.371/6947 ،29 th Jan و 1923)(١).

وتمتد منطقة الكويت المحايدة جنوبي الكويت، وتفصلها الأحساء عن السعودية على شاطىء الخليج العربي. وأراضيها قاحلة، تبلغ مساحتها (٥٢٠ كم٢) (بيربي، ١٩٥٩: ١٣٤). وتمتد نحو ٢٩ كم باتجاه الشاطىء، جنوب الخليج العربي، وما يقارب هذه المسافة نحو الصحراء. ويحدها الخليج من جهة الشرق، والمنخفض الواسع المسمى «الشق» من جهة الغرب، ومن الجنوب خط يتجه من الشرق عبر عين العبد إلى نقطة على الساحل شمال رأس المشعاب (الفرحان، ١٩٦٠: ١٣٤) (الريحاني، ١٩٦٠، ج ٢: ٥٥).وبالرغم من كون هذه المنطقة كويتية، وفقاً لتخطيط الحدود التي رسمت في الاتفاقية الإنكليزية ــ التركية لعام ١٩١٣، فإن عبد اللطيف المنديل، أحد مندوبي نجد في مؤتمر العقير، اعترض على وضعها منطقة محايدة، وأراد ضمها إلى نجد، وذلك لتوقعه وجود البترول في أراضيها. لكن السير برسي كوكس أصر على اعتبارها منطقة محايدة للسبب نفسه (ديكسون، ١٩٦٤، ج ٢: ٢٨٥ ــ ٢٨٨)، ولأنه شعر بالظلم الذي وقع على الكويت باقتطاع ثلثي أراضيها وضمها الى نجد، ولا يمكن أن يحرمها أكثر من ذلك.

وتكون هذه المنطقة بذلك قد تشكلت بموجب اتفاقية العقير، التي رسمت فيها الحدود بين الكويت ونجد عام ١٩٢٢، والتي أملت شروطها بريطانيا ممثلة بالسير برسي كوكس، المندوب السامي البريطاني في العراق. أما الشيخ أحمد الجابر فقد اعتبر المنطقة المحايدة جزءاً من أراضيه.

ومن ناحية أخرى فقد أثيرت كثير من الشكوك حول موافقة ابن سعود على الحدود النجدية الكويتية. ويذكر أن عدم رضاء ابن سعود عن ذلك التخطيط يظهر بوضوح في رفضه لوجود منطقة محايدة بينه وبين الكويت، ومطالبته بضم هذه المنطقة لأراضيه.

وفي هذا الصدد أشارت جريدة الناس البصرية في عددها الصادر في ١٧ نوفمبر عام ١٩٣٥

إلى هذا الموضوع، حيث أكدت عدم اعتراف ابن سعود بالحدود الكويتية النجدية المرسومة في اتفاقية العقير. وذكر محررها في مقال بعنوان «البحث عن النفط» أنه نما إلى علمه من الرياض أن من بين الأمور التي ناقشها ممثل الحكومة السعودية والسفير البريطاني (٢)ـ أثناء مؤتمر الرياض ـ مسألة الحدود الكويتية. ويضيف المحرر أنه فهم من المحادثات أن الحكومة السعودية ترفض رفضاً كاملا الاعتراف بالحدود الكويتية، التي صودق عليها في معاهدة العقير المبرمة سنة١٩٢١(٣)، على أساس أن موافقة الملك ابن سعود ـ عند توقيعه على المعاهدة المتعلقة بهذه الحدود ـ كانت مؤقتة. فهو لم يوافق إلا ليبعث السرور في نفس صديقه برسي كوكس، حيث أن مهمته في العقير كانت آخر موضوع هام أوكل إليه إنهاؤه في الشرق. لذا فان الملك ابن سعود لم يكن يود لصديقه أن يترك الشرق وهو غير راض.

ويذكر المحرر أن ممثل الملك في المؤتمر المذكور (مؤتمر الرياض)، قد أضاف بأن ابن سعود عندما وقع على الاتفاقية المشار اليها، فإنه أعلن بصراحة بأنه لن يلتزم بها.

وتشير الجريدة إلى ما أثاره الممثل السعودي، للتأكيد على أن الممثل البريطاني الذي وقع معاهدة الحدود الكويتية النجدية في العقير، كان يعلم بتحفظات ابن سعود بدليل وجود نص فيها، على إعلان منطقة معينة، تطالب بها نجد على أنها منطقة محايدة، ولم تسوّ بشكل نهائي.

ويحد هذه المنطقة من الشرق ميناء الجليعة، ومن الجنوب (ربما يعني الجنوب بالنسبة للكويت لأن الصبيحية شمال نجد وجنوب الحدود الكويتية) الصبيحية، ومن الغرب نقطة تلاقي الحدود العراقية الكويتية.

وتذكر الجريدة أن حجة الحكومة السعودية في فصل هذه القطعة، التي اعترفت بها الاتفاقية المشار إليها آنفاً، هي أن الكويت لم يكن لها رعايا من القبائل أثناء الحكم السعودي في نجد، ولذا فليس من حق الكويت أن تمتلك هذه المساحة الشاسعة من الأراضي، التي هي مراع للقبائل النجدية.

ويؤكد المحرر أنه في حالة فصل هذه الأراضي عن الكويت فإنها (الكويت) ستخسر الكثير من حقول النفط، التي ظلت لمدة طويلة هدفاً للشركات الأجنبية الطامعة في الحصول على امتياز النفط فيها (P.R.O./F.O.371/19967 ، 17 th Nov ، 1935).

وعلى أية حال، فبالرغم من أن ما جاء في هذا المقال (٤)، لا يمكن اعتباره مطالب رسمية

لابن سعود بالمنطقة المحايدة الكويتية النجدية، لأنها لم تأت بمراسلات رسمية أو اجتماعات بين المسئولين السعوديين والبريطانيين. فإننا تناولناها لتأكيد عدم الرضى الذي ساد جميع الأطراف المعنية من الحدود التي وضعت في مؤتمر العقير.

ويمكن أن نشير إلى أن اعتراض ابن سعود حول هذه الحدود والمنطقة المحايدة رسمياً، هو ما أظهره ابن سعود لكوكس، وما أظهره عبد اللطيف المنديل في مؤتمر العقير من استنكار لعدم ضم المنطقة المحايدة إلى نجد.

ونتيجة لتميز وضع المنطقة المحايدة القانوني، فقد انفصل موضوع البترول فيها، والمفاوضات التي جرت من أجل منح امتياز استغلاله عن ذات الموضوع في كلا الدولتين (المملكة العربية السعودية والكويت)، بحيث شكلت المنطقة وحدة منفردة، لها وضعها الخاص، مما اضطرنا إلى بحث موضوعها بصورة منفصلة عن موضوع البترول في الكويت، ومنح امتياز استغلاله، وذلك لكي نترك لهذه المنطقة وحدتها الموضوعية المستقلة ونتناولها على انفراد.

وفي حين انحصر الصراع والتنافس على بترول الكويت، ومحاولات الحصول على امتياز التنقيب فيها، بين الشركات الإنكليزية والشركات الأمريكية، تساند كل جانب حكومته، نجد أن الوضع مختلف بعض الشيء بالنسبة لبترول المنطقة المحايدة، حيث دخل الملك عبد العزيز آل سعود إلى حلبة الصراع، وأخذ يساوم الشيخ أحمد الجابر على حل مشاكل بلاده مع نجد،لا سيما مشكلة المسابلة، أو الحصار التجاري الذي فرضه ابن سعود على الكويت، في مقابل اشتراكه معه في منح امتياز البترول في المنطقة المحايدة للشركات الأمريكية.

تفضيل الملك عبد العزيز آل سعود للعروض الأمريكية

لابد أن نبين قبل التطرق إلى دوافع ابن سعود لتفضيل الشركات الأمريكية، أن الأخير لم يكن مقيداً بتعهد إزاء بريطانيا، بخصوص النفط، يوجب عليه استشارة بريطانيا قبل الدخول في أية مفاوضات مع أطراف أجنبية، وعدم منح الامتياز للتنقيب عن البترول في بلاده، إلا بإذن بريطانيا، كما هو الحال مع الكويت وإمارات الخليج العربي (العقاد، ١٩٧٤: ٣٢٤).

وإذا كنا مدركين أن بريطانيا تعامل ابن سعود بشكل مميز، وتميل إلى جانبه، وتسعى إلى حل مشاكله، تقديراً منها لمكانته، وسعياً إلى كسبه إلى جانبها، لا سيما بعد نجاحه في تنظيم حركة الإخوان، واستغلال قوتهم في التوسع على حساب جيرانه، مما جعله قوة كبيرة يحسب

الجميع حسابها، فلابد من التساؤل بعد هذا الميل البريطاني لابن سعود، لماذا فضل الأخير اذن الشركات الأمريكية على البريطانية منذ البداية؟ وما هي دوافعه إلى هذا الميل والترجيح....؟ وعلى الرغم من صعوبة ذلك، لأن ابن سعود لا يظهر حقيقة نواياه، فإنه لابد من إرجاع تفضيل ابن سعود للشركات الأمريكية إلى عدة عوامل منها، أنه كان يجمع حوله بعض الشخصيات، التي عرف فيما بعد، أنها عملت لحساب المصالح الرأسمالية الأمريكية. ومن هؤلاء أمين الريحاني وسان جون فيلبي. وقد اتضح ذلك فيما بعد من محاولات ابن سعود التأثير على حاكم قطر في عام ١٩٣٥، لكي يمنح امتياز التنقيب في بلاده لشركة أمريكية. في حين لم يكشف هو عن ميله إلى الشركات الأمريكية، وانما أعلن أنه سيمنح الامتياز للشركة التي تقدم أفضل الشروط (longrigg 1968 : 112 ــ 116) ، دون التقيد باعتبارات سياسية. وكان لتأثير تلك الشخصيات إلى جانب حاجة ابن سعود الملحة إلى المال في تلك الحقبة من الزمن، أثر كبير في تفضيل الأخير للشركات الأمريكية. فقد أثرّت الأزمة الاقتصادية العالمية في قلة الحجاج في حين كانت رسوم الحج تشكل آنذاك مورداً رئيسياً من موارد الدولة. كما أن إحباط ثورة الاخوان ضد حكمه، وما ترتب عليها من الاهتمام بتقوية الجيش، إلى جانب ما تتطلبه أجهزة الدولة الادارية من نفقات، لذلك استغل فرصة وجود أحد الجيولوجيين الأمريكيين، وهو (توشل) الذي أرسل في مهمة خيرية لغرض استنباط المياه من بعض المناطق السعودية، وطلب إليه الاتصال بشركات البترول الأمريكية، واقناعها بالحصول على امتياز التنقيب في بلاده. وتصادف أن تم اكتشاف النفط في البحرين في ذلك الوقت، وهذا ما عزز الامكانيات البترولية في المنطقة، وجعل ابن سعود يتلقى عرضين من شركتين كبيرتين في آن واحد، وهما شركة كاليفورنيا الأمريكية، وشركة نفط العراق، التي يغلب عليها الطابع البريطاني. وهنا يثار تساؤل آخر وهو ما دامت الشركتان تفيان بالغرض المطلوب، وهو وجوب الإسراع في استغلال البترول، انتظاراً لما سينتج عن هذا الاستغلال من مردود وفير يحل موضوع الحاجة الملحة إلى المال، لاسيما وأن العرضين متشابهان، فلا يكاد يختلف عرض الشركة الأمريكية عن عرض شركة نفط العراق، فما السبب في تفضيل ابن سعود لعرض الشركة الأمريكية؟ لقد فسر الملك عبد العزيز موقفه بالمصالح الاقتصادية البحتة، وهو أن الشركة الأمريكية تعهدت بدفع عوائدها على أساس سعر الاسترليني، بينما عرضت شركة نفط العراق الدفع على أساس الروبية الهندية الشائعة في منطقة الخليج العربي. ولا شك أن مركز الأخيرة كعملة يقل عن مركز الجنيه الاسترليني.

ثم إن هناك اعتبارات سياسية رجحت جانب الشركات الأمريكية. فقد كان ابن سعود ينظر إلى الإنكليز على أنهم حلفاء البيت الهاشمي، و يتهمهم بأنهم سووا مشكلات الحدود بين السعودية وجيرانها الهاشميين في الأردن والعراق لصالح الآخيرين. ولعله أراد استبعاد بريطانيا

صاحبة التطلعات الاستعمارية في الشرق العربي، بينما لم تظهر من الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت تطلعات مشابهة. وقد كان للأمريكيين نشاط واسع في السعودية خلال السنوات التي سبقت عقد الامتياز للتنقيب عن البترول في بلاده، وذلك على عكس البريطانيين الذين كانوا حذرين في الاندفاع في هذا المجال، خوفاً من المجازفة بأموالهم في مناطق غير مضمونة الكفاءة الإنتاجية. الى جانب ما قدمه السفير البريطاني في جدة من نصح للممولين بعدم المغامرة بأموالهم في شبه جزيرة العرب، لعدم استقرار الأوضاع هناك. ولعل هذا ما يفسر قول لونجرج، المفاوض باسم شركة العراق «لقد كنا متباطئين في محادثاتنا، بينما كان الأمريكيون قد حددوا أهدافهم وساروا نحوها بثبات» (*).

يضاف إلى ما تقدم، في ترجيح الكفة الأمريكية، أن الشركة وافقت على تقديم قروض خارج عقد الامتياز. فقد وافقت ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا Standard Oil Of California على أن تقدم لابن سعود قرضاً قدره نصف مليون جنيه، وتدفع له عشرة آلاف جنيه كل ستة أشهر مقابل امتياز التنقيب الذي يجب أن يبدأ في بحر ثلاثة أشهر من التصديق على عقد الامتياز (العقاد، ١٩٧٤: ٣٢٤ ــ ٣٢٦).

وبناء على هذا الميل والترجيح من ابن سعود للشركة الأمريكية (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا) فقد منحها امتياز التنقيب في أراضيه عام ١٩٣٣، وشمل الامتياز جميع المناطق الشرقية الواقعة شرق صحراء الدهناء والمياه المتاخمة لها.

وهنا تجددت المخاوف الإنكليزية بشأن المنطقة المحايدة السعودية ــ الكويتية، لاسيما وأن الأمريكيين باتوا يتطلعون للحصول على امتياز المنطقة المحايدة بعد حصولهم على امتياز منطقة الأحساء عام ١٩٣٣. ولم يجد ابن سعود ضيراً في ذلك (الخصوصي، ١٩٨٢: ٢٠٥ ــ ٢١٠)، وكان على استعداد لأن يمنح شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا حق الأفضلية، في الحصول على امتياز البحث والتنقيب عن البترول 1st و (P.R.O./F.O.371/16871). (1933، Jan في نصيبه فيها (1933، 10th June, (P.R.O./F.O.371/16870). وبذلك صار للشركة حق الأولوية في الامتيازات التي قد تمنح مستقبلا في المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت. وتبعاً لهذه الأولوية فقد أبدى ابن سعود استعداده لتقديم مساعداته في التوسط لدى الشيخ أحمد الجابر، إذا ما تقدمت الشركة للحصول على امتياز التنقيب عن البترول في الجزء التابع للكويت من المنطقة المحايدة.

محاولات ابن سعود للتأثير على شيخ الكويت بشأن امتياز المنطقة المحايدة

ازاء الاستعداد الذي أبداه ابن سعود لشركة (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا) الأمريكية

بمساعدتها، وبذل مساعيه الحميدة لدى شيخ الكويت للموافقة على منح امتياز البترول في المنطقة المحايدة لنفس الشركة، راح ابن سعود يسعى بكل امكانياته للتأثير على الشيخ، من أجل الحصول على موافقته في المشاركة في منح الامتيازات لهذه الشركة.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة الشرقية والعامة كانت قد حصلت على عقد امتياز المنطقة المحايدة عام ١٩٢٣ من ابن سعود، الذي أرسل عقد الامتياز إلى الشيخ أحمد الجابر ــ كما تقضي بذلك اتفاقية العقير ــ لتوقيعه، إلا أن الأخير تردد في الموافقة قبل الحصول على إذن الحكومة البريطانية (P.R.O./F.O.371/16871,GF petroleum). وبعد أن سمحت له الحكومة البريطانية وقع الاتفاقية عام ١٩٢٤ من جانبه الخاص (P.R.O./F.O.371/16871/1923). لكن الشركة عجزت عن القيام بعملياتها، لعدم قدرتها على تحمل التكاليف، وبالتالي سقط امتيازها تلقائياً عام ١٩٢٨. وعندما منح ابن سعود امتياز الأحساء إلى شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا الأمريكية Standard Oil Company of California عام ١٩٣٣، والذي تضمن حق الأولوية للشركة في امتياز المنطقة المحايدة النجدية الكويتية (شقير، ١٩٦٣، ج٢: ٣)، لذا واصل ابن سعود مساعيه للضغط على الشيخ أحمد الجابر بهذا الشأن، فأخذ يغري الشيخ بالموافقة على الاشتراك في منح شركة ستاندرد الامتياز، في مقابل تخفيفه الحصار التجاري (المسابلة) (٦) الذي فرضه على الكويت (P.R.O./F.O.371/16870,Relation Between Binsaud and sheik of kuwait).

وفي مقابلة مع الشيخ أحمد الجابر في الصحراء الجنوبية بتاريخ ٢٠ فبراير عام ١٩٣٣، أعرب الملك عبد العزيز آل سعود عن استعداده لرفع الحصار الذي فرضه على الكويت إذا أبدى الشيخ موافقته على الاشتراك معه في منح بترول المنطقة المحايدة بين بلديهما ــ والتي كان الشيخ يعتبرها منطقة كويتية ويرفض مشاركة نجد فيها ــ لشركة ستاندرد الأمريكية. وأوضح الملك عبد العزيز آل سعود للشيخ أحمد الجابر أنه إذا اتحد الطرفان السعودي والكويتي في هذا الشأن، فسيجني كل منهما الميزات الكثيرة، وأن ذلك سيدعم الكويت في مواجهة أية مشاكل تنشأ بينها وبين العراق، إضافة إلى رفعه الحصار التجاري الذي فرضه على الكويت (P.R.O./F.O. 371/16837, 27 th April ،1933).

وقد أظهر الشيخ أحمد الجابر للملك عبد العزيز آل سعود أنه يميل إلى الشركات الأمريكية، التي تقدم عروضاً أفضل من تلك التي تقدمها الشركات الإنكليزية، إلا أن الشيخ لم يبد رأياً نهائياً حول الموضوع.

ومن جانب آخر، أظهر الوكيل السياسي البريطاني في الكويت للشيخ، أن ابن سعود يريد من ذلك تهيئة الفرصة لوضع الكويت في قبضة يده.

وحين عودة الشيخ أحمد الجابر إلى الكويت، تسلم خطابا من الملك عبدالعزيز آل سعود يؤكد فيه على ما تناقشا به أثناء لقائهما حول بترول المنطقة المحايدة، ومنح امتيازها لشركة ستاندرد، إلا أن المقيم السياسي البريطاني في الخليج زار الكويت، ونّبه الشيخ إلى وجوب الامتناع عن إعطاء أي قرار يخص بترول المنطقة المحايدة دون الرجوع إلى الحكومة البريطانية. وبالرغم من ذلك رأى ديكسون وجوب عدم الاكتفاء بهذا التنبيه، لأن لديه شك قوي بأن الشيخ سيعطى موافقته سرا على امتياز بترول المنطقة المحايدة، ثم يطلب الإذن بعد ذلك من الحكومة البريطانية، للموافقة على الامتياز، طالما أن المصالح التي سيحصل عليها الشيخ ذات فائدة حيوية للكويت؛ وذلك برفع الحصار الاقتصادي عنها، وحصولها على أرباح بترول المنطقة المحايدة (P.R.O./F.O.371/16837, 5th June, 1933).

وبناء على ذلك، قابل الوكيل السياسي الشيخ، وسأله عن موضوع بترول المنطقة المحايدة. فأجابه الشيخ بأنه لن يفعل شيئا بهذا الخصوص دون الرجوع إلى الحكومة البريطانية، وأنه لذلك قلق من زيارة فيلبي للكويت، والتي ستكون في موعد حضور وفد التجار السعودي، الذي سيشترك مع الوفد الكويتي في بحث مشكلة المسابلة، وأن قلقه ناتج عن علمه بأن فيلبي سيتمشى مع أوامر ابن سعود، ويعرض امتياز بترول المنطقة المحايدة مقابل حل الحصار، وذلك على هيئة مساومة بين الموضوعين (P.R.O./F.O.371/19005,10th April,1933). وأبلغ الشيخ الوكيل السياسي بأنه سيرفض البحث في أية اقتراحات باستثناء ما يخص مراكز الجمارك ونظام التفتيش بين البلدين (P.R.O./F.O.371 /19005 6th April,1935).

هذا وقد شارك المقيم السياسي الشيخ في تشككه من زيارة فيلبي، وأوصي الوكيل السياسي بضرورة تواجده في كل الاجتماعات التي ستتم بين الوفدين السعودي والكويتي، بشأن مشكلة المسابلة. وشدد المقيم السياسي على ضرورة حصر المناقشات في هذه المشكلة دون التطرق إلى سواها. (P.R.O./F.O.371/19005, 10th April,1935).

وفي الحقيقة فإن ضغوط الملك عبد العزيز آل سعود على الشيخ أحمد الجابر بشأن تسوية مشكلة المسابلة (P.R.O./F.O.371 /16019,No,43 /1/4,20.9.1350)، وإنهاء الحصار التجاري على الكويت، لم تنحصر على وضعها في ميزان المساومة في مقابل المشاركة في منح امتياز البترول للشركة الأمريكية، وإنما كانت تبرز عند طرح أي موضوع بين بلديهما (الكويت والسعودية). فقد سبق للملك عبدالعزيز آل سعود أن وضع حل هذه المشكلة في مقابل عدم تعاون الشيخ أحمد الجابر مع الشوار من الإخوان، وعدم السماح لهم باللجوء إلى الأراضي الكويتية، والتزود منها بالمؤن والذخيرة. ثم عاد الملك عبدالعزيز ابن سعود إلى طرح حل مشكلة

المسابلة في مقابل التنازل عن التعويضات التي طلبها الشيخ عن اعتداءات الاخوان على الكويت، ووجوب اختصار الدعاوي قطعا للمنازعات بين البلدين (P.R.O./F.O. 371/16019, 9 th Shawwal, 1350). وقد سارع الشيخ أحمد الجابر إلى الموافقة على اقتراح ابن سعود، وأعرب عن سروره وسعادته لإنهاء المشاكل والمنازعات بين البلدين، وترحيبه بدفن المطالبات بين بلديهما . وهذا ما يؤكد لنا أن مساومة الملك ابن سعود للشيخ لإنهاء الحصار التجاري، لم تقتصر على موضوع المشاركة في منح امتياز بترول المنطقة المحايدة بين بلديهما، وإنما ركزنا على هذا الموضوع لأنه موضع اهتمامنا في بحثنا هذا.

وبذلك نجد أن موضوع رفع الحصار التجاري عن الكويت هو الورقة الرابحة التي كان الملك ابن سعود يبرزها عند الحاجة، وهي الحجة القوية التي يحتج بها عندما يراها ضرورية، لأنه يدرك مدى أثرها الاقتصادي الكبير على الكويت (P.R.O./F.O. 371/ 16870 16th Aug, 1933).

وفي الواقع، فإن الملك ابن سعود كان يساوم على رفع الحصار الذي قد يكون وجد نفسه مضطرا لرفعه، بفضل الضغوط الإنكليزية، والضجر الذي عمّ أهالي نجد نتيجة منعهم من الاتجار مع الكويت، ثم لما وصلت إليه العلاقات السعودية الكويتية من توتر. إلا أنه أراد أن يستغل رفعه الحصار في الحصول على موافقة الشيخ على مشاركته في منح امتياز بترول المنطقة المحايدة، بعد أن كان الشيخ يرفض تلك المشاركة بقوة، لأنه يعتبر المنطقة المحايدة منطقة كويتية، وجزءا من أراضيه (P.R.O./F.O.371/19005, 10th April, 1935).

لم يفقد الملك عبدالعزيز آل سعود الأمل في إمكانية التأثير على الشيخ أحمد الجابر، وكسب وده، ليوافقه في النهاية على الاشتراك معه في منح امتياز المنطقة المحايدة لشركة (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا)، التي منحها حق الأفضلية، فراح يحاول تأمين ذلك بكافة الطرق. ولما شعر الملك عبدالعزيز آل سعود باهتزاز مشاعر الشيخ تجاه الإنكليز، وفقدانه لثقته بهم، أخذ يركز عليها، ويحاول استغلالها إلى أقصى مدى، للتأثير على الشيخ، وجعله يتحول عن الإنكليز، ويتجه إليه في تعاون مشترك، يساعده خلاله على حل جميع مشاكل بلاده. فأوضح له الضرر الذي سيصيب تجارة الكويت من جراء استمرار الحصار التجاري، والذي لم تقم الحكومة البريطانية بالكثير من أجل رفعه. كما أن ابن سعود لم يقتصر على أسلوب الملاينة في محاولة كسب موافقة الشيخ أحمد الجابر على مشاركته في منح بترول المنطقة المحايدة للشركة الأمريكية المذكورة، وإنما يعمد إلى أسلوب التهديد في بعض الأحيان، ليبين للشيخ خطر رفضه التعاون معه، فيظهر أن بإمكانه تدمير تجارة اللؤلؤ في الكويت عن طريق منع صيده في حدود ثلاثة

أميال من الساحل السعودي. ثم يعود ابن سعود إلى الملاينة، فيبين للشيخ مزايا التعاون معه، وأنه مثلا يستطيع جعل الحكومة العراقية توافق على تسوية ترضي الشيخ في موضوع بساتين النخيل التابعة له في البصرة (٧). وبالرغم من أن ابن سعود قد لا يتمكن من التأثير على موقف الحكومة العراقية من بساتين الشيخ، فإن فشل الحكومة البريطانية في تسوية هذه المسألة يعتبر أمرا ليس في صالحها على الاطلاق (P.R.O./F.O.371/16870,16th Aug.,1933). ويدعم مساعي ابن سعود لدى شيخ الكويت. ونتيجة لتلك المحاولات الجادة من ابن سعود للتأثير على الشيخ أحمد الجابر، في إطار مساعيه الرامية إلى جعل الشيخ يوافق على مشاركته في منح امتياز المنطقة المحايدة الواقعة بين بلديهما، كان لابد أن تتحرك بريطانيا لتأكيد سياستها التقليدية، الرامية إلى منع اتصال الشيخ المباشر مع جيرانه، لاسيما ابن سعود، الذي تخوفت من تأثيره على الشيخ، على حساب المصالح البريطانية في الكويت. فراح المسؤولون البريطانيون يضغطون على الشيخ لمنعه من الاتصال المباشر مع ابن سعود، إلا أن الشيخ أحمد الجابر أصر على حقه في التراسل، وذلك حرصا منه على استقلاله. فاضطر المسؤولون البريطانيون إزاء اصرار الشيخ الى الاقتناع بوجهة نظر الأخير الخاصة بحرية التراسل (I.O.L.P.15/1/53149,1932). إلا أن بريطانيا استمرت في قلقها وتخوفها من هذا الاتصال المباشر، رغم اقتناعها بوجهة نظر الشيخ بحقه في حرية التراسل، وذلك نتيجة لما لمسته من تغير موقف الشيخ تجاهها، ونتيجة لمواقفها السابقة منه، والتي أدت إلى عدم ارتياحه من سياستها تجاهه، مما أفقده الثقة ببريطانيا، ودعاه إلى التهديد بمنح النفط في بلاده للشركات الأمريكية، التي تقدمت بعروض أفضل من الشركات الإنكليزية (الصباح، غير منشورة: ٢٦٢) (P.R.O./F.O.371/16922,1St July, 1933).

بل لعل هذه التهديدات قد زادت من قلق بريطانيا وتخوفها على مركزها ومصالحها في الكويت، وجعلتها تقدم على أحكام سيطرتها على علاقات الكويت الخارجية، لاسيما علاقات الأخيرة مع ابن سعود. فسعت في هذا النطاق بجهود مكثفة في محاولات حثيثة لحل مشاكل البلدين، وأصرت على أن تكون كافة التسويات عن طريقها وباشرافها الكامل، ومن ذلك مساعيها لإنهاء اعتداءات الإخوان على الكويت، ثم منع الشيخ من مساعدة الإخوان في ثورتهم على ابن سعود، فلم تسمح له باستغلال هذه الثورة لصالحه. وبذلت جهودا كبيرة لتسوية مشكلة (المسابلة)، والتوصل إلى إبرام اتفاقية الصداقة وحسن الجوار، والاتفاق التجاري، واتفاقية تسليم المجرمين.

وإلى جانب ذلك عاد المسئولون البريطانيون إلى التأكيد على وجهة نظرهم الخاصة بحظر الاتصالات والمراسلات المباشرة بين ابن سعود والشيخ أحمد الجابر. وأظهروا شكوكهم وتخوفهم

من نوايا ابن سعود تجاه الكويت. ونبهوا إلى وجوب عدم السماح باستمرار تلك المراسلات، فكتب اندرو ريان (الوزير المفوض في السفارة البريطانية في جدة) مذكرة إلى حكومته أوضح فيها تصوراته التي وصفها المسئولون البريطانيون بأنها ذات أهمية كبيرة، لأنها تمثل الخطوط الرئيسية لأهداف ابن سعود إزاء الكويت ومشاكلها معه (P.R.O./F.O.371/16870, 16th Aug, 1933).

فذكر «ريان» في مذكرته: «سمحت حكومة جلالته (البريطانية) بل شجعت أيضا تبادل المراسلات بين شيخ الكويت وابن سعود فيما يتعلق بالحصار السعودي للكويت والمشاكل الأخرى، ومع ذلك فإنه (ريان) لا يرى سببا يدفع ابن سعود للتصور بأن هذا التشجيع أو التسامح سيمتد إلى خطة سياسية كبرى تهدف إلى إخراج الحكومة البريطانية من الكويت. ويبدو أن هذه هي طريقة ابن سعود في الافتراض حتى يوقف عند حده ــ تماما كما فعل كوكس فيما يتعلق بحدود قطر ــ وقد يكون ابن سعود أكثر عنادا بالنسبة للكويت. لأنه يتوق بلهفة للحصول عليها، بدرجة تفوق تحركه تجاه أي مشيخة أخرى من مشيخات الخليج الفارسي (العربي)، وذلك بالرغم من صعوبة التصديق بأنه لا يعلم أن للحكومة البريطانية ــ بغض النظر عن مسألة الهيبة ــ مصالح سياسية واقتصادية في الكويت، تدفعها إلى أن تراقب بدقة علاقات ابن سعود من خلال المعتمد السياسي البريطاني في الكويت، والمقيم السياسي البريطاني في الخليج الفارسي (العربي)، وهي لذلك مستعدة لأن ترد بقوة لمجرد شكها بوجود خطة للتجاوز على اتفاقياتها ومصالحها هناك، كما يؤكد السير ريان، ولا يستطيع الشيخ بموجب المعاهدة (معاهدة الحماية) ان يتنازل أو يؤجر أو يرهن أو يعطي لأي غرض قطعة من أراضية إلى دولة أو رعية أحد من الدول الأخرى إلا بحصوله على موافقة الحكومة البريطانية (P.R.O./F.O.371/16870, 16th Aug. 1933).

مدى استجابة الشيخ أحمد الجابر لتأثير الملك عبدالعزيز آل سعود

كان هناك عاملان يتجاذبان الشيخ أحمد الجابر في مجابهة محاولات الملك عبدالعزيز آل سعود للتأثير عليه، من أجل المشاركة في منح امتياز البترول في المنطقة المحايدة (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا). ويظهر أول هذين العاملين في رغبة الشيخ في مشاركة ابن سعود في منح الامتياز لشركة ستاندرد بهدف التخلص من أعباء الحصار التجاري الذي فرضه الأخير على بلاده. وقد رأي الشيخ أحمد الجابر في تدعيم علاقته مع الملك عبدالعزيز آل سعود، واتصاله المباشر معه، أحسن وسيلة لحل أزمة التجارة، وذلك بعد أن علم بعدم استعداد

الحكومة البريطانية لتقديم الضمانات الكفيلة بانجاح المفاوضات الجارية بشأن حل الأزمة التجارية. لذلك أصبح الشيخ يعمل على إزالة أسباب الخلاف بينه وبين ابن سعود (P.R.O./F.O.371/16019,23 rd April, 1932)، فضلا عن رغبة الشيخ في الاستفادة من المساومات التي يفتحها أمامه ابن سعود في الحصول على أحد العروض وأنفعها لبلاده (العقاد، ١٩٧٤: ٣٢٧)، لا سيما بأنه وجد الأفضلية في عرض شركة (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا)، التي يرشحها ابن سعود، والتي سبق للأخير أن أعطاها حق الأولوية في الحصول على امتياز المنطقة المحايدة الواقعة بين الكويت والسعودية. أما العامل الثاني الذي يشد الشيخ أحمد الجابر في مواجهة محاولات ابن سعود للتأثير عليه، فهو وجوب التقيد واحترام تعهدات الكويت للحكومة البريطانية، المنصوص عليها في اتفاقية اكتوبر عام ١٩١٣ (المعقودة مع الشيخ مبارك)، والتي توجب على الشيخ بأن لا يمنح أي امتياز للبترول في بلاده دون موافقة حكومة المملكة المتحدة. (Lenczowski, 1960 :20). وقد تكررت تحذيرات المسئولين البريطانيين في المنطقة للشيخ بوجوب عدم الانصياع لتأثير ابن سعود والبقاء على التقيد بالتزاماته السابقة للحكومة البريطانية.

وبجانب رغبة الشيخ في إرضاء الإنكليز، نظرا لأنهم يحمون الكويت من جيرانها الأقوياء، وأمام القلق البريطاني الذي ظهر بوضوح على أثر محاولات ابن سعود للتأثير على الشيخ، لمشاركته في منح امتياز البترول في المنطقة المحايدة لشركة ستاندرد الأمريكية، عاود الشيخ تأكيده للوكيل السياسي البريطاني في الكويت بأنه سوف يبقى على سياسته الرامية إلى جعل المنطقة بورا لا تنتج خيراً لأحد طالما بقيت المنطقة على وضعها الحالي ولم تعد إلى الكويت كما هو الأمر الطبيعي (P.R.O./F.O.371/19005, 10th April, 1935).

ومن ناحية أخرى فإن الشيخ فقد ثقته ببريطانيا، نتيجة سلسلة من خيبات الأمل التي منى بها على يد الأخيرة، التي لم تلتزم بواجبات الحماية، ولم تستطع حتى الإبقاء على الوعود المقدمة منها للشيخ عام ١٩١٤ في مقابل تعاونه معهم في الحرب العالمية الأولى (I.O.L./15/1/44/11,16th April,1934) ثم سلبته بريطانيا في مؤتمر العقير ثلثي أراضيه، دون أن يكون له رأي في الأمر، حيث لم يمثل في المؤتمر المذكور. وأعرب الشيخ بأنه لم يكن ليعترض لو أن بضعة أميال اقتطعت من أراضيه، ولكن أن تقتطع كل هذه الأراضي وتعطى لغيره فذلك أمر يصعب عليه احتماله (ديكسون، ١٩٦٤، ج ٢: ٢٨٨). لذلك تلقى الشيخ ضربة لم يشف منها، فأثرت في مشاعره تجاه بريطانيا، وتشكك في نواياها نحوه، في الوقت الذي لم يكن قد مضى على توليه الحكم أكثر من سنة واحدة (P.R.O. /F.O.371/16850,30th june, 1933). وقد أرغمت بريطانيا الشيخ على قبول تلك التسوية

الجائرة للحدود، رغم احتجاجاته، وعدم رضاه عن هذا التخطيط (P.R.O/F.O.371 /6947, 29th jan. 1923). وكان ذلك مبعث استياء الشيخ أحمد الجابر وتشككه من نوايا الإنكليز تجاه بلاده (قاسم، ١٩٣٥: ٤٨١). كذلك كانت النتائج السلبية للكثير من الشكاوى التي تقدم بها الشيخ للحكومة البريطانية ضد تجاوزات جيرانه الأقوياء، لابد أن تقضي تماما على ثقته بقدرة الحكومة البريطانية على الحفاظ على مصالحه (P.R.O./F. O.371/19967,20th Dec,1935). بالرغم من أنها استمرت تبذل مساعيها الحثيثة بهذا الصدد. لكل ما تقدم، وجد الشيخ أحمد الجابر أن الاتصال المباشر مع الملك عبدالعزيز آل سعود، هو الحل الأمثل لحل مشاكل بلاده مع الأخير ــ كما سبقت الإشارة ــ وأنه أحسن وسيلة لتسوية جميع الأمور المعلقة بين البلدين، والتي عجز المسئولون البريطانيون عن تسويتها بواسطتهم.

وبذلك واتت الفرصة ابن سعود، الذي أبدى استعداده لتخفيف الحصار، إذا وافق الشيخ على الاشتراك معه في منح اتفاقية بترول المنطقة المحايدة، على أن يحصل البلدان على فائدة متساوية. وحث ابن سعود الشيخ على الاتحاد معه في موقفه من شركات البترول. وإزاء ذلك فإنه سيخفف قيود الحصار، ويدعم الكويت في أية مشاكل لها مع العراق. فأظهر الشيخ موافقته المبدئية على عروض ابن سعود، بهدف الحصول على أمرين هامين بالنسبة لبلده، وهما: التخلص من الحصار، والحصول على شروط أفضل في اتفاقيات التنقيب عن البترول مع الميجر هولمز والأمريكيين من تلك التي يحصل عليها عن طريق الإنكليز (P.R.O./F.O.371/16837, 5th June, 1933).

وفيما يتعلق بمشاركة الشيخ لابن سعود في منح امتياز المنطقة المحايدة النجدية الكويتية، فقد نّبه المقيم السياسي البريطاني في الخليج الشيخ بوجوب عدم إعطاء قرار يخص المنطقة المحايدة دون الرجوع إلى الحكومة البريطانية. وذلك بعد أن تحقق للوكيل السياسي البريطاني في الكويت بأن الشيخ سيوافق على عروض ابن سعود سرّاً، ثم يطلب موافقة الحكومة البريطانية، خصوصا بعد أن تأكد لدى الشيخ ما سيحصل عليه مقابل ذلك، من مزايا تنعكس على رخاء الكويت وازدهارها. وتخوفت الحكومة البريطانية من أن يكون لدى الشيخ موقف سرى، فرأت وجوب إبلاغه بتوخى الحرص التام في هذا الشأن (P.R.O./F.O.371/19005,7th April, 1935).

وأمام هذه الضغوط البريطانية لمنع الشيخ من التعاون مع الملك عبدالعزيز آل سعود بشأن بترول المنطقة المحايدة، اضطر الشيخ للتأكيد للمسئولين البريطانيين بأنه سوف يرجع في أي موضوع يخص البترول إلى الحكومة البريطانية. وإعترف الشيخ بأنه تصرف بدون تريث، وأنه

كان متأثرا من مواضيع بساتين النخيل، والتجاوزات التي حدثت عليها، والسرقة الأخيرة التي جرت في أرشيف البصرة، واستعادة الوكالة الخاصة ببساتين النخيل من استانبول (P.R.O./F.O.371/19004, 10th April, 1935).

وبذلك اضطر الشيخ أحمد الجابر إلى عدم الاستجابة لعروض الملك عبدالعزيز آل سعود في التعاون والمشاركة في منح امتياز المنطقة المحايدة لشركة ستاندرد الأمريكية، وذلك نتيجة الضغوط البريطانية المتكررة بهذا الشأن، ولارتباطه باتفاقية عام ١٩١٣ المعقودة مع الشيخ مبارك، والتي ألزمته بألا يمنح أي امتياز للبترول دون موافقة حكومة المملكة المتحدة.

ردود فعل بريطانيا تجاه المؤثرات السعودية على الشيخ

بدأت المخاوف تراود الحكومة البريطانية بشأن تأثير ابن سعود على شيخ الكويت بخصوص منح امتياز بترول المنطقة المحايدة في وقت مبكر، وذلك عندما اتضحت التطلعات الأمريكية للحصول على امتياز التنقيب في تلك المنطقة، على أثر حصول الميجر (فرانك هولمز) على امتيازها من (ابن سعود) في ١٧ مايو عام ١٩٢٤ (٨)، وبدء محاولات ابن سعود للتأثير على الشيخ أحمد الجابر، ليشاركه في منح امتياز المنطقة المحايدة للشركات الأمريكية، (P.R.O./ F.O. 371 /16871, 10 Aug., 1933). وهذا ما يهدد بنسف الأغراض التي من أجلها أقيمت المنطقة المحايدة كمنطقة عازلة بين الكويت ونجد، ومن ثم عملت السلطات البريطانية على إحباط مساعي المجموعة الشرقية والعامة، وذلك بحث شركة البترول الإنكليزية ـ الفارسية في العمل للحصول على امتياز البترول في الكويت، لكي يتسنى لها الامتداد بامتيازها بعد ذلك نحو المنطقة المحايدة، مستغلها بنفسها بدلا من المجموعة الشرقية والعامة المحدودة (P.R.O./F.O.377/16871, 10th Aug, 1933). غير أن مخاوف بريطانيا لم تلبث أن تلاشت في أعقاب فشل المجموعة الشرقية والعامة المحدودة في القيام بعملياتها في مناطق امتيازها، لعدم قدرتها على تحمل نفقاتها الباهظة، مما ترتب عليه إلغاء الامتياز الذي حصلت عليه وذلك عام ١٩٢٨ (الخصوصي، ١٩٨٢: ٢٠٥ ــ ٢١٠). ولكن المخاوف البريطانية بشأن المنطقة المحايدة عادت إلى البروز مرة أخرى وبشكل أوضح عام ١٩٣٣ عندما حصل الأمريكيون من ابن سعود على امتياز البترول في منطقة الأحساء، لا سيما وأن الأخير أعطاهم، إلى جانب هذا الامتياز، حق الأفضلية للحصول على امتياز التنقيب في المنطقة المحايدة (شقير، ١٩٦٣، ج ٢: ٣)، مما جعل الحكومة البريطانية تتخوف من أن يكون امتياز المنطقة المحايدة قد ضم إلى امتياز الأحساء (P.R.O./F.O.371/16871, Memo by Dickson).

ولاشك أن الحكومة البريطانية لم تحبذ دخول أي شركة أمريكية منفردة للحصول على امتياز

المنطقة المحايدة، رغبة منها في عدم السماح للمصالح الأمريكية بالمشاركة في هذه المنطقة، بعد مشاركتها في امتياز الكويت رغما عنها. وبالتالي أرادت عدم السماح للولايات المتحدة بأن تفرض لها مسئوليات على المنطقة المحايدة، وفضلت أن يمنح الامتياز لشركة بترول الكويت (P.R.O./F.O.371/17919, 3rd April, 1934). لذلك أبلغت الشيخ منذ البداية في (ابريل عام ١٩٣٤) أنه يجب عليه الحصول على موافقتها قبل أن يلتزم بأي ترخيص فيما يخصه من المنطقة المحايدة، وأن يبلغها إذا ما تقدم إليه أحد بهذا الخصوص (P.R.O./F.O.371 /17919, 28th April, 1934). وقد وافق الشيخ على هذا الشرط وتعهد بتنفيذه (P.R.O./ F.O.371/17919, 30April, 1934). إلا أن شركة نفط الكويت التي رغبت بريطانيا في مساعدتها للحصول على امتياز التنقيب في المنطقة المحايدة ترددت في بادىء الأمر، ولم تتقدم بطلب للترخيص من الشيخ أحمد الجابر، ورأت أن تؤجل ذلك إلى ما بعد الانتهاء من مباحثات امتياز الكويت نفسها (P.R.O./ F.O.371/17919, 3rd may,1934). غير أن ممثلي (A.P.O.C) شركة البترول الإنكليزية الفارسية ــ التي كونت بالاشتراك مع شركة الخليج Gulf الأمريكية شركة نفط الكويت ــ عادوا واستفسروا من المستر ليثويت Mr Laithuaite، ممثل حكومة الهند في المباحثات مع الشركة، لحثها على التقدم بطلب الترخيص من الشيخ، للتنقيب في المنطقة المحايدة ــ إن كان هناك أي اعتراض على سؤالهم حاكم الكويت ليمنحهم تعهدا في المنطقة المحايدة شبيهاً بذلك الذي أعطاه ابن سعود إلى شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (Standard Oil Company of California) ــ أي حق الأفضلية ــ وذلك بالرغم من أنهم مازالوا يعايشون تماما حقيقة أنه إذا ما نجحوا في الحصول على ما يريدونه من الشيخ فإن النتيجة ربما تكون طريقا مسدودا بينهم وبين شركة ستاندرد الأمريكية. ولكنهم مع ذلك يفضلون هذا على استئثار شركة ستاندرد أويل لوحدها بالمنطقة. فقد تكون لديهم الوسائل للتفاهم مع الأمريكيين بطريقة أو بأخرى (P.R.O./F.O. 371/19004, 9th jan,1935).

وقد حاولت الحكومة البريطانية التفاهم بالطرق الودية مع ابن سعود بشأن امتياز المنطقة المحايدة، فعقدت عدة اجتماعات بين مسئولي البلدين، كان أهمها ذلك الاجتماع الذي عقد في لندن بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٣٤، بين نائب وزير الخارجية السعودي السيد فؤاد حمزة والسفير السعودي في لندن السيد حافظ وهبه من الجانب السعودي، وبين مندوبين عن وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الهند من الجانب البريطاني. وكان رأي الحكومة البريطانية يتلخص في أنه من الصعب قبول موضوع وجود نصيب سعودي وآخر كويتي، لأنه لا يمكن تحديد مكان البترول، وعلى ذلك يجب الترخيص لشركة واحدة. فاقترحت السعودية أن يعقد اتفاق بينها وبين الشيخ أحمد الجابر وبريطانيا بشأن امتياز المنطقة. فاعترضت بريطانيا بأن هذا الاتفاق

كان يجب أن يتم قبل الترخيص أو منح الأولوية لشركة (ستاندرد أو يل أوف كاليفورنيا) الأمريكية. وأشارت بأنه لو منح الشيخ ترخيصا من جانبه إلى الشركة المتحدة بشروط يراعى فيها حمل الشركة الأمريكية على الابتعاد عن مجال البحث، فحينئذ تقل المشاكل. فرد مندوب السعودية بأن من الأفضل تشجيع الشركتين على الاتفاق فيما بينهما، والتعاون معا، كما هو الحال بالنسبة للشركتين العاملتين في الكويت واللتين كونتا شركة نفط الكويت، على أن تحمل الشركة الجديدة الجنسية البريطانية، فرفضت الخارجية البريطانية هذا التعاون، لأنها خشيت في حالة هذا التعاون أن تلتهم الشركة الأمريكية الشركة المتحدة، لأنها في مركز قوى يمكنها من ذلك. كما أنها أوضحت وجهة نظرها في كونها ليست في موقف يسمح لها بممارسة هذا النفوذ على أي شركة بترول، وأن هذا التعاون والارتباط من اختصاص الشركات ومسئولياتها. ولتلك الشركات وحدها أن تقرره إذا ما رأته في صالحها، ولها من ناحية أخرى أن ترفضه إذا ما تعارض مع مصالحها. بينما كان من رأي السعودية أن الربط بين هذه الجماعات أدعى للنجاح. وفي الوقت الذي أبدت السعودية فيه استعدادها لمنح الترخيص للنقابة العامة، فإنها لم تكن قادرة على تنفيذ ذلك، لأنه يتطلب موافقة الشيخ أولا على الترخيص لهذه الشركة، ثم رفض شركة ستاندرد الأمريكية قبول الترخيص بنفس الشروط التي قبلتها النقابة العامة فتتخلى عن حقها في الأفضلية الممنوحة لها.

ولم تكن الحكومة البريطانية راغبة في ذلك الوقت بالزام نفسها بالاقتصار على عرض ستاندرد أو يل أوف كاليفورنيا والنقابة العامة، لا سيما أن الشركة الأولى شركة أمريكية، وتحاول الحكومة البريطانية قدر استطاعتها إبعاد الشركات الأمريكية، ودفع الشركات البريطانية للتقدم بعروضها، ومساندتها بهذا الخصوص. لذلك رأت وجوب ترك الباب مفتوحا لتتقدم إلى الشيخ مجموعة أخرى غير هاتين الشركتين. ولكي يتخلص ابن سعود من التزامه لشركة ستاندرد أو يل أوف كاليفورنيا، اقترح المسؤولون البريطانيون أن تعرض السعودية على هذه الشركة، حقوقا أخرى تساوى تلك التي حصلت عليها في المنطقة المحايدة، ولكن في مكان آخر داخل الأراضي السعودية.

إلا أن فؤاد حمزة (المندوب السعودي)، لم يبد ارتياحا لهذا الاقتراح. واقترح ــ بصفته الشخصية ــ تقسيم المنطقة المحايدة، فنصفها الشمالي للشيخ سياسيا وإداريا، وله أن يرخص فيه للشركة التي يريدها، والنصف الجنوبي للسعودية، ولها نفس الحقوق فيه، بما في ذلك حق الترخيص للشركة التي ترغب فيها. إلا أن وزارة الخارجية البريطانية لم ترحب بالاقتراح، على أساس أن التقسيم من أجل الترخيص سيؤدي إلى اعتراضات وصعوبات فيما يتعلق بالسلطة القضائية والحماية، لعدم استقرار القبائل، إلى جانب أن التقسيم يتنافى مع الأسباب

والمقتضيات التي أدت الى وجود المنطقة المحايدة أصلا، والتي مازالت قائمة. كما ان المنطقة تسكنها قبيلة «العوازم»، فيصعب لذلك تقسيم هذه القبيلة ــ تبعا لتقسيم المنطقة ــ إلى شطرين، لأن ذلك سيؤدي إلى متاعب بشأن الولاء والادارة والضرائب. لكل هذه الأسباب لم يتم الاتفاق على الموضوع بين مندوبي الحكومة البريطانية ومندوبي الحكومة السعودية في المفاوضات المذكورة. (الجاسم، ١٩٣٥: ١٠٣ ــ ٣٠٣).

ثم عاد حافظ وهبة ــ الذي غادر الكويت على أثر اشتراكه في المهام المبذولة لتسوية الأزمة التجارية (المسابلة) بين الكويت ونجد ــ إلى تقديم اقتراح آخر للحكومة البريطانية، بواسطة وكيلها السياسي في الكويت، وهو أن تأخذ كل من شركة نفط العراق I.P.C ومجموعة اويني Awayni Group، وشركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا ثلث الأسهم في امتياز مشترك. وذكر أنه قابل عبدالغني الادلبي (ممثل مجموعة اويني والمجموعة العربية للتنمية)، الذي كان ذاهبا إلى الرياض للحصول على رسالة من ابن سعود إلى شيخ الكويت بشأن امتياز المنطقة المحايدة، وأشار حافظ وهبة إلى أنه ضد تقسيم المنطقة المحايدة.

وبالرغم من أن الحكومة البريطانية رأت أن اقتراح حافظ وهبة، بشأن مشاركة الشركات الثلاث آنفة الذكر في امتياز المنطقة المحايدة غير عملي، وصعب التنفيذ، فإنها استحسنت موقفه ضد تقسيم المنطقة المحايدة لأنها تفضل البقاء على هذه المنطقة دون تقسيم. وفي حين وجدت الحكومة البريطانية أن حافظ وهبة رجل معتدل ومتفاهم، وأنه يسير بها إلى الأمام نحو تسوية المشاكل الناجمة عن امتياز المنطقة المحايدة، فانها في الوقت ذاته رأت في الاقتراح الذي سبق لفؤاد حمزة تقديمه في النهاية هو الحل الأمثل، حيث اقترح الأخير أن تحصل مجموعة شركات على امتياز المنطقة المحايدة وليس ثلاث شركات كما اقترح حافظ وهبة. (P.R.O./F.O.371 19004,9th Jan,1935).

ومهما كان الاختلاف في وجهات النظر، فإن حرص الحكومة البريطانية على إبعاد تأثير ابن سعود على الشيخ أحمد الجابر، وإبعاد المصالح الأمريكية عن الكويت، وحصرها للمصالح البريطانية، لم يؤثر على حرص الحكومة البريطانية على صداقة ابن سعود، وكسب وده، ومحاولة التفاهم معه بالأساليب والطرق الودية، وإزالة أي أسباب للخلاف بينها وبينه.

ومن ناحية أخرى فقد تتبع المسئولون البريطانيون في المنطقة نشاطات شركة ستاندرد للبترول (Standard Oil Company)، وثبت لديهم أن الشركة قامت بنشاط واسع جنوبي منطقة الكويت المحايدة. فقد أكد البدو المتواجدون هناك بأن الجيولوجيين الأمريكيين قد وصلوا

وعسكروا في منطقة أبرق خليجة، ولكنهم رحلوا مباشرة بعد فحص المنطقة الواقعة جنوبي المنطقة المحايدة. (P.R.O./F.O.371 19004,7th Feb 1935).

وللتأكد من هذه المعلومات قام الوكيل السياسي البريطاني في الكويت بجولة في المنطقة المحايدة استغرقت أربعة أيام، عاش خلالها مع البدو، وزار الطرف السفلي من الشق، وكل منطقة الحدود الجنوبية، بما في ذلك الرغيم وعين العبد، حيث أكد له البدو هناك أن الأمريكيين قد وصلوا وعسكروا في أبرق خليجة، إلا أنهم بعد إقامتهم في تلك المنطقة لأيام قلائل، واختيارهم للمنطقة الواقعة جنوبي المنطقة المحايدة مباشرة، رحلوا. وتبين من آثار السيارات أن الامريكيين زاروا منطقة (عرق) ولم يتقدموا شمالها (P.R.O./ F.O.371/19004,11th Jan. 1935).

ومن خلال حرص المسئولين البريطانيين على مراقبة نشاط شركة ستاندرد، يتبين لنا مدى الأهمية القصوى لبترول المنطقة المحايدة لدى الحكومة البريطانية، وإصرارها على مجابهة محاولات ابن سعود للتأثير على الشيخ أحمد الجابر من أجل مشاركته في منح امتياز المنطقة المحايدة بين بلديهما لشركة ستاندرد الأمريكية. ولم يقتصر اهتمام المسئولين البريطانيين بامتياز المنطقة المحايدة على تتبع ومراقبة نشاطات شركة ستاندرد، وإنما راحوا يكاتبون و يفاوضون كل المهتمين بشئون البترول في المنطقة، وذلك حتى يتوصلوا إلى المعلومات التي تساعدهم في نطاق مساعيهم الجادة، في سبيل إبعاد الشركات الأمريكية عن المنطقة المحايدة، ودفع ومساندة الشركات البريطانية للحصول على امتياز التنقيب هناك. ومثال على ذلك ما نجده من مقابلة المستر ليثويت (Mr. Laithwaite) المسئول في وزارة الهند والميجر فرانك هولمز الذي بين للمستر ليثويت في أول المقابلة، بأن لديه رسالة من شيخ الكويت، يبلغه فيها برغبته في تعيينه ممثلا له في لندن بموجب الامتياز الذي حصلت عليه شركة نفط الكويت. و يشير الميجر هولمز إلى أنه على ثقة من أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لن يكون لها اعتراض على تعيينه، وقد طمأنه المستر ليثويث بعدم توقع أي صعوبة مع الحكومة البريطانية إذا ما أبلغها الشيخ رسميا بتعيينه (P.R.O./F.O.371/19004,14th Feb,1935). ولابد أن هذه الاشارة من ليثويث، بعدم ممانعة الحكومة البريطانية في تعيين هولمز كانت لكسب وده، والحصول منه على المعلومات المطلوبة بشأن بترول المنطقة المحايدة. وكان أهم ما استخلصه ليثويت من ملاحظات هولمز عن المنطقة المحايدة هو أن المنطقة ذات قيمة كبيرة من ناحية الامكانات النفطية. وبين هولمز أنه بالرغم من عدم مشاركته في المفاوضات التي قد تكون جارية ــ في ذلك الوقت ــ بشأن المنطقة المحايدة، ورفضه الدخول فيها، فإنه يرحب كثيرا بفرصة تأمين الامتياز للمصالح البريطانية. وذكر هولمز بأنه في واقع الأمر قد نصح مجموعة التنمية العربية بالتخلي عن جهودها

للحصول على امتياز المنطقة المحايدة، وذلك اختصارا للخسائر التي ستتحملها.

وبالرغم من وجهات النظر غير المشجعة التي أعرب عنها هولمز في الماضي فإنه بالتأكيد يرى إمكانات نفطية جيدة جدا في الكويت نفسها (P.R.O./F.0.371/19004, PZ.994/ 35,11th feb,1935) وهذا ما يرجح احتمالات وجود النفط في المنطقة المحايدة.

ولاشك أن تصريح هولمز قد زاد من تقدير الحكومة البريطانية لإمكانية المنطقة المحايدة البترولية. لذلك راحت تراقب اتصالات الملك عبدالعزيز آل سعود والشيخ أحمد الجابر، وتحاول منعها، لأنها تخشى أن يتم خلالها اتفاق الطرفين، على حساب وضع بريطانيا في الكويت، ومصالحها فيها، وأن يتم التأثير من قبل ابن سعود على الشيخ بشأن منح امتياز البترول في المنطقة المحايدة لشركة ستاندرد، لا سيما بعد أن أشار دي جوري De Gury، الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، إلى تخوفه من أن يدخل ابن سعود موضوع نفط المنطقة المحايدة في المناقشات الخاصة بالحصار التجاري المفروض من قبله على الكويت، لذا أوعز المقيم السياسي في الخليج إلى الوكيل السياسي في الكويت بأن يجعل المندوبين السعوديين مقتصرين على موضوع الحصار.

وقد أعرب الشيخ أحمد الجابر من ناحيته عن تخوفه من أن يدخل ابن سعود موضوع النفط والمنطقة المحايدة في إجراءات الحصار، ولكنه أوضح بأنه لن يشارك ابن سعود في ذلك.

وبالرغم من ذلك فإن الحكومة البريطانية تخوفت من أن يستجيب الشيخ لإغراءات ابن سعود لإنهاء حصاره التجاري على الكويت، ويشترك معه في منح امتياز بترول المنطقة المحايدة لشركة ستاندرد، التي اعطاها ابن سعود حق الأولوية. لذلك أوفدت المستر ليثويت Mr. Laithwait (المسئول في وزارة الهند) إلى الكويت، لمناقشة الوكيل السياسي في الإجراءات الممكن اتخاذها في مواجهة محاولات ابن سعود التأثيرية. ولما كانت علاقات دي جوري غير طيبة مع الشيخ لذا فإنه كان يوحي للحكومة البريطانية بأن الشيخ يحاول من جانبه إدخال موضوع النفط في المنطقة المحايدة، ضمن المحادثات الجارية في الكويت، والمتعلقة بموضوع الحصار التجاري، الذي فرضه ابن سعود على الكويت. وقد جعل هذا الإيحاء المستر ليثويت يتفق تماما مع دي جوري على أنه يجب أن يعترض أي محاولة من الشيخ بهذا الصدد. كما أن (ليثويت) لم يوافق على اقتراح فاول Colonel Fowle (المقيم السياسي البريطاني في الخليج) بوجوب الحصول على موافقة شيخ الكويت في أي اعلان لكل من فيلبى (philby) ولونجريج (Longrigg)، إذ كان يشك في أن حضورهما للكويت كان بهدف إدخال موضوع امتياز

النفط في المنطقة ضمن المفاوضات التجارية. فقد وضح لمستر ليثويت بأنه إذا كان قد سبق للحكومة البريطانية أن لامت الشيخ على تعامله المباشر مع مجموعة هنت The Hunting group، فسيكون من قبيل التناقض أن تطلب الحكومة البريطانية موافقة الشيخ الآن، لاسيما وأن رفضه سيوقع المسئولين البريطانيين في حرج (P.R.O./F.O.371/19004,11th April,1935). ومن جانب آخر كان الوكيل السياسي البريطاني في الكويت قد أبرق إلى وزير الد ولة لشئون الهند، مظهرا أنه يعتقد بأن ابن سعود قد يدخل موضوع النفط والمنطقة المحايدة في مناقشات الحصار، وأن لونجريج (من شركة نفط العراق)، الذي وصل من البصرة سيتعاون مع المستر فيلبي، الذي وصل من السعودية ــ في مساعدة شركة ستاندرد التي منحها ابن سعود حق الأفضلية ــ في الحصول على امتياز بترول المنطقة المحايدة (P.R.O./F.O.371/19004,10th April, 1935).

وقد أكد المقيم السياسي البريطاني في الخليج أنه يشك في أن تكون زيارة فيلبي إلى الكويت زيارة بريئة. لذا فإنه يرى بأنه مهما تكن الأمور، فيجب على الوكيل السياسي البريطاني في الكويت حضور كافة الاجتماعات الجارية بشأن الحصار التجاري، وأن عليه ان يلزم مندوبي الكويت والسعودية بحصر الموضوع بالأمور المتعلقة بالحصار التجاري. وأنه يرى من جانب آخر أنه لما ينقى الجو أن يبلغ دي جوري المستر فيلبي ولونجريج بأسم الحكومة البريطانية وباسم شيخ الكويت بعد الحصول على موافقة الأخير بأنه لن يكون هناك نقاش حول النفط أو المنطقة المحايدة، إذا كان ذلك هو هدفهم من المجيء إلى الكويت (P.R.O./F.O.371/19004,10th April,1935).

هذا وقد عاد الوكيل السياسي البريطاني في الكويت وأبرق إلى كل من وزير الدولة لشئون الهند والمقيم السياسي في الخليج وإلى السفارة البريطانية في جدة بتاريخ ١٠/٤/١٩٣٥ مبينا بأنه قابل الشيخ، ووجده في روح معنوية عالية. وأنه كان معقولا تجاه موضوع المندوبين السعوديين، الذين قدموا لمناقشة الموضوع التجاري. حيث وضح أن وصول فيلبي قد أثاره، وأنه شعر أن الأخير يعمل لحساب ستاندرد، وتحت أوامر ابن سعود. لذلك فإنه لابد أن يحاول إدخال موضوع النفط والمنطقة المحايدة في إجراءات الحصار للمساومة والمناظرة.

وطلب الشيخ من الوكيل السياسي البريطاني أن يؤكد للحكومة البريطانية أنه سيستقبل المندوبين السعوديين الثلاثة القادمين من أجل التفاوض على الموضوع التجاري، وسيستضيفهم في قصره، وأنه (الشيخ) سيدرس بعناية وحرص كما أنه سيزن أى اقتراح يتقدمون به، في الوقت الذي سيلتزم فيه بالقرار الذي ابلغه إلى حكومة صاحب الجلالة (البريطانية) والقاضي بالتركيز

على إيجاد حل للأزمة التجارية على أساس نظام للجمارك والوظائف المتعلقة به والماينفستات (قوائم البضائع المرفقة).

وبالإشارة إلى المنطقة المحايدة كرّر الشيخ تأكيدا بأنه سيحيل أي عرض من أية شركة نفطية إلى الحكومة البريطانية. ولكنه أضاف بثقة مطلقة بأنه ليست لديه نية لمنح امتياز عن نصفه من المنطقة المحايدة لأي كان ما دام ابن سعود حيا يرزق.

وبناءً على ما أظهره المسئولون البريطانيون في المنطقة من تخوف، من أن يدخل ابن سعود موضوع المشاركة في امتياز نفط المنطقة المحايدة، ومنحه لشركة ستاندرد الأمريكية كمساومة في المفاوضات الجارية بين الكويت والسعودية في الكويت، لحل المشكلة التجارية (المسابلة)، ومن أن يستجيب الشيخ لهذ المساومة، ويشترك مع ابن سعود في منح الامتياز للشركة المذكورة، دون إذن الحكومة البريطانية. لذا أبرق وزير الدولة البريطاني لشئون الهند إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج، يبلغه بأن الحكومة البريطانية، تتفق مع رأيه في عدم إدخال موضوع النفط في المنطقة المحايدة، في مناقشات الحصار الجارية في الكويت. وهي لا ترى أي اعتراض على تحذير غير رسمي إلى لونجريج، يبين بأن موضوع المنطقة المحايدة لا يتم مع الشيخ إلا بمشاورة مسبقة مع الحكومة البريطانية، وأن هذا الموضوع ــ على أية حال ــ يقع خارج نطاق مناقشات الحصار الجارية. وأشار وزير الدولة لشئون الهند في برقيته، إلى أنه يمكن توجيه تحذير مشابه إلى فيلبى كذلك، إذا كان عند ديكسون شعور مقنع بأنه في الكويت فعلا لمناقشة ما يتعلق بموضوع النفط في المنطقة المحايدة، وبيّن وزير الدولة في برقيته بأنه ليس من الضروري طلب موافقة الشيخ على هذين التحذيرين. وأوضح وزير الدولة لشؤون الهند بأن الحكومة البريطانية تنوي ضبط مفاوضات النفط وإبقائها في يدها. ولقد أخبرت شيخ الكويت بأنه ليس حرا في تعامله مع الأطراف الخارجية، وذلك بالرغم من أن الإجراءات البريطانية مع المنطقة بمنع إدخال موضوع بترول المنطقة المحايدة في مناقشات الحصار، كانت تتناسب بصورة كاملة مع وجهات نظر الشيخ حول الموضوع (P.R.O./F.O.371/19004, Draft Telegram).

وبذلك نجد أن الحكومة البريطانية رفضت بشدة محاولات الملك عبد العزيز آل سعود للتأثير على الشيخ، بشأن المشاركة في منح امتياز بترول المنطقة المحايدة لشركة (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا)، التي سبق لابن سعود أن منحها حق الأولوية في امتياز المنطقة المحايدة. فقد سعت الحكومة البريطانية في هذا النطاق لمنع اتصالات الشيخ مع ابن سعود، ومراقبة أي اتصال يتم بينهما. وحذرت الشيخ بوجوب الالتزام بتعهدات الكويت للحكومة البريطانية، بعدم الدخول في أي مفاوضات تتعلق بموضوع النفط في بلاده إلا بإذن الحكومة البريطانية ومشاورتها. كما راحت الحكومة البريطانية تراقب نشاط حركة شركة ستاندرد وتحركاتها في المنطقة بدقة.

هذا في الوقت الذي حاولت فيه دفع شركة نفط الكويت، وتأييدها في السعي للحصول على امتياز نفط المنطقة المحايدة، في مواجهة شركة ستاندرد الأمريكية.

التطورات الأخيرة المتعلقة ببترول المنطقة المحايدة

وهكذا أصبح الموقف بصورة مواجهة بين الملك عبدالعزيز آل سعود، الذي يرغب في تأمين امتياز المنطقة المحايدة لشركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا، التي منحها حق الأفضلية، وبين الحكومة البريطانية التي ترفض ذلك، لأنها لا ترغب في دخول المزيد من المصالح الأمريكية إلى المنطقة، وفي ذلك ما يؤثر على نفوذها ومصالحها هناك. لذا راحت الحكومة البريطانية تحاول بجهود متواصلة، لدفع ومساندة واحدة من شركتي نفط الكويت وشركة الزيت الانكليزية الفارسية، للسعي لدى شيخ الكويت، للحصول على امتياز المنطقة المحايدة، إلا أنه وفي نطاق هذه المحاولات الجادة من الحكومة البريطانية تأكد لها أنه كان من الصعب دائما على شركة نفط الكويت (K.O.C.) أن تنافس للحصول على امتياز المنطقة المحايدة، لأن اتحاد شركتي الـ A.P.O. وشركة الخليج الأمريكية (Gulf) في شركة نفط الكويت هو خارج نطاق شركة نفط العراق I.P.C.، التي احتكرت الشركات المؤسسة لها امتيازات التنقيب في المنطقة بموجب اتفاقية الخط الأحمر، التي تلزم هذه الشركات بأن لا تحصل أي منها منفردة على امتياز التنقيب في المنطقة فيما عدا الكويت. وبما أن المنطقة المحايدة لا تعتبر من الأرض الكويتية الصرفة، وإنما ملكيتها مشتركة بين الكويت والسعودية، لذلك فإنها تخضع لنفس الاتفاقية؛ أي تدخل في نطاق عمل الشركات المؤسسة لشركة العراق (٩) وهذا ما يشكل صعوبة على شركة نفط الكويت للحصول على امتياز المنطقة المحايدة، لأنها ليست من الشركات المؤسسة لشركة بترول العراق.

لذا رأى المسئولون البريطانيون أنه يتعين تأسيس شركة جديدة لمنطقة الكويت المحايدة، بموافقة ومشاركة عناصر أخرى من شركة بترول العراق. ولما كانت الحكومة البريطانية لا تعرف بالتحديد نصيب شركة الخليج الأمريكية (شركة غالف اويل أوف كاليفورنيا (The Gulf Oil Of California) ضمن نصيب المجموعة الامريكية ــ والذي يمثل ٢٣٫٧٥٪ من أسهم شركة نفط العراق ــ لذا رأى المسئولون في وزارة الهند، أنه من المفيد الحصول على مذكرة حديثة من الدوائر البترولية، تبين المجموعات المؤسسة لشركة نفط العراق I.P.C، مع الإشارة بصورة خاصة إلى تأسيس المجموعة الأمريكية المساهمة في شركة نفط الكويت، والشركات الأمريكية الأخرى العاملة في منطقة الخليج العربي، وشركة نفط البحرين (لشركة

ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا Standard Oil Of California) وشركة نفط العرب وهي أيضا (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا).

كما رأت وزارة الهند وجوب إيجاد ملخص للآثار والمعينات المترتبة على ما يسمى باتفاقية الخط الأحمر، المتعلقة بالأمور السالفة الذكر. وذلك لكي يتمكن المسئولون في وزارة الهند والدوائر المختصة بشئون الخليج من التصرف على أساسه. كما رأت الكويت إرسال نسخة من ذلك الملخص إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كان من المرجح تأثر موقفها من سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط بضغوط شركات النفط التي تباشرها باتجاه أو بآخر، وفقا لدخولها أو خروجها شركة نفط العراق، أو بالاشتراك مع معارضي شركة البترول الإنكليزية الفارسية A.P.O.C.

أظهرت المفاوضات التي جرت بين مسئولي حكومة الهند والمستر ليفروي (Mr. Lefroy) من شركة الزيت الإنكليزية الفارسية في ١٠ يناير ١٩٣٥، بأنه ليس لدى الأخير مزيد من المعلومات بالنسبة للتطورات التي حدثت أخيرا، بشأن امتياز التنقيب في المنطقة المحايدة الكويتية ــ النجدية. ولكنه أبلغ ممثل حكومة الهند في المفاوضات ــ التي عقدت بهدف دفع شركة الزيت الانكليزية الفارسية للتقدم إلى شيخ الكويت للحصول على امتياز المنطقة المحايدة ــ بما نمى إلى علمه، من أن مجموعة التنمية العربية، تسعى لمتابعة المفاوضات من أجل الحصول على امتياز المنطقة المحايدة، ولكنها مستعدة لنقل الامتياز إلى شركة الزيت الإنكليزية الفارسية بشروط معقولة.

استفسر المستر ليفروي عن إمكانية إرسال ممثل عن شركة الزيت الإنكليزية الفارسية إلى شيخ الكويت للتفاهم معه. فأخبره ممثلو حكومة الهند بأنه لا اعتراض لدى الحكومة البريطانية على ذلك (P.R.O./F. O. 371/19004, 14th Jan., 1935).

وبذلك تأكد للحكومة البريطانية من خلال معلومات تلقتها من شركة البترول الإنكليزية الفارسية A.P.O.C. أن مجموعة التنمية العربية ما تزال مهتمة اهتماما نشطا بامتياز بترول المنطقة المحايدة، وأنها تسعى لمتابعة مفاوضاتها السابقة بشأنها، ولكنها تقبل إذا ما ضمنت امتيازا مأمونا أن تنقله إلى شركة الزيت الانكليزية الفارسية بشروط معقولة (شيء يتعدى مصاريف الجيب بالإضافة إلى تفاهم حول الاتاوة). وقد أظهر ممثلو الشركة المذكورة أنه ليست هناك صعوبة في إيضاح هذه الشروط والمعلومات، المتعلقة بالامتياز، حيث أنهم لن يلجأوا إلى سريتها (P.R.O./F.O.371/19004, P.Z.207, 8th Jan., 1935).

وقد استفسر المستر ليفروي (ممثل شركة الزيت الانكليزية الفارسية) عما إذا كان لدى الحكومة البريطانية أي اعتراض على إرسال جيولوجي من شركة بترول العراق .I.P.C، وممثل عن الشركة المذكورة، ليسعى لدى شيخ الكويت من أجل الحصول على تفاهم بشأن امتياز المنطقة المحايدة، مواز لذلك الامتياز الذي علم أن ابن سعود قد توصل إليه مع شركة (ستاندرد او يل اوف كاليفورنيا). فأبلغه المسئولون البريطانيون بأنه ليس لدى حكومتهم اعتراض من الناحية المبدئية على المضي بالعمل على غرار هذه الخطوط، التي تتمشى تماما مع ما تم مناقشته سابقا مع شركة الزيت الانكليزية الفارسية. ولكن المسئولين البريطانيين دعوا المستر ليفروي إلى التقدم باقتراح مكتوب ومحدد للنظر فيه (P.R.O./F.O.371/19004,P.Z 271/35, 10th Jan., 1935).

هذا وفي ذات الوقت الذي كانت فيه الحكومة البريطانية تساعد شركة الزيت الانكليزية الفارسية، وشركة نفط الكويت في مساعيها للحصول على امتياز المنطقة المحايدة، كانت مجموعة التنمية العربية تسعى من جانبها بجهود جادة وحثيثة للفوز بذلك الامتياز، ببذل مساعيها لدى كل من الملك عبدالعزيز آل سعود والشيخ أحمد الجابر. وقد بدأت اتصالاتها بالفعل مع الأول لأنه كان قد منح الامتياز لشركة (ستاندرد او يل أوف كاليفورنيا). فحاولت شركة التنمية العربية إبطال هذه الاولوية لحسابها، أو الدخول إلى المنطقة من خلالها.

ولما كانت مجموعة التنمية العربية قد أظهرت استعدادها للتنازل لشركة الزيت الانكليزية الفارسية عن الامتياز في حالة حصولها عليه، وذلك في محاولة لتأمين موافقة الحكومة البريطانية على خطواتها بهذا الشأن، لذلك قبلت الحكومة البريطانية الدخول في مفاوضات مع مجموعة التنمية العربية بشأن امتياز المنطقة المحايدة.

وفي مناقشة تمت بهذا الخصوص بين المستر جانسن (Mr. R. Janson) من وزارة الهند، والسيد عبدالغني الادلبي من مجموعة التنمية العربية في وزارة الهند بتاريخ الثاني من ابريل عام ١٩٣٥، بشأن تحفظ الحكومة السعودية الوارد في رسالة من وزير ماليتها إلى الادلبي بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٣٥، ومفاده أن منح امتياز لشركة التنمية العربية لا بد أن يخضع لخيار من قبل شركة ستاندرد الأمريكية، صاحبة حق الأولوية. لذلك، ونتيجة تعذر إحراز أي تقدم عن طريق المراسلات فإن الادلبي يقترح الذهاب إلى جدة ليناقش الموضوع بنفسه مع الحكومة السعودية (P.R.O./F.O.371/19004,P.Z.2325/35,3rd April, 1935).

كان السيد الادلبي يدرك تمام الإدراك بأنه مادام سيف الأفضلية بيد شركة ستاندرد فلن

يحرز أي تقدم. لذلك فإنه لم يبذل أية محاولات مع الحكومة البريطانية لتسمح له بالتفاوض مع شيخ الكويت (P.R.O./F.O.371/19004,P.Z.2325/35,2nd April, 1935).

هذا وقد كان الادلبي مستاءاً من الطريقة التي عاملته بها الحكومة السعودية. وكان مدركا بأنه لن يستطيع التفاهم مع الأخيرة ما لم يتم التوصل إلى اتفاقية محددة مع شركة ستاندرد (P.R.O./F.O.371/19004,2nd April, 1935). فقد تبين من التحفظ الذي جاء في رسالة وزير المالية السعودية له بتاريخ ٢٠ فبراير، بشكل واضح ولا لبس فيه، أن الموافقة السعودية على منح الامتياز لمجموعة التنقيب العربية خاضعة لحق التحكم المطلق لشركة ستاندرد. ورد المستر ليثويت (من وزارة الهند) على إيضاحات الادلبي بأن الحكومة البريطانية كانت متأكدة ومنذ العام الماضي من موقف الحكومة السعودية بهذا الشأن. فأجابه الادلبي بأنه يتفق معه في أن ذلك يجعل الأمر صعبا بالنسبة للمجموعة، وأنه منذ أن تسلم الرسالة المذكورة من وزير المالية السعودي واتصالاته التلغرافية المكثفة مع جدة لم تتوقف. وأنه قد تسلم برقية بتاريخ ٢٤ مارس أوضحت أن الحكومة السعودية ليست مستعدة لتعديل تحفظها قبل الحصول على موافقة شيخ الكويت بمنح الامتياز إلى مجموعة التنمية، فأوضح المستر ليثويت للسيد الادلبي عدم إمكانية إحراز أي تقدم فيما يتعلق بموقف الحكومة البريطانية في مثل هذه الظروف، فالأخيرة لا تستطيع أن تزكي عند شيخ الكويت دراسة أي مشروع امتياز لا يكون عرضا أكيدا. وأنه من الواضح تماما أن أي تعهد سعودي للادلبي يخضع للحقوق الفوقية (الأولوية) لستاندرد، ومهما تكن نوعية هذه الحقوق. بل إنه من المستحيل بالنسبة للحكومة البريطانية أن تسمح بأن يزج شيخ الكويت في مناورة يقف فيها موقف المساوم المعارض.

هذا وقد أعاد الادلبي في مفاوضاته مع المسئولين البريطانيين ما سبق أن أشار إليه من أنه قد عومل معاملة غير طيبة من قبل الحكومة السعودية، التي لم تبلغه بحق الأولوية والأفضلية الذي منحته لشركة ستاندرد عندما دخل المفاوضات معها لأول مرة، وأخذ منها تعهدا، وأنه تبين أن حق الأفضلية هذا قد وضع ستاندرد في موقف تتمكن معه من تعطيل أي تطور في المنطقة المحايدة.

وبذلك يكون رأي الادلبي قد اتفق مع رأي المسئولين البريطانيين بشأن استحالة إحراز أي تقدم في مثل هذه الظروف الراهنة. لذا اقترح المضي فوراً إلى جدة لمناقشة الموضوع في موقعه. وطلب نصيحة الحكومة البريطانية بهذا الخصوص. فرد عليه ليثويت بأنه ليس بالإمكان إسداء نصيحة محددة، فالأمر متروك له ليبت فيه شخصيا. إلا أنه بدا من الوهلة الأولى أن المناقشة في الواقع أفضل من المراسلات الطويلة.

وفي آخر المقابلة بيّن الادلبي أنه سيكون صريحا مع المستر ليثويت، و يقّر بأنه تلقى إشارات من المستر هاملتون من شركة ستاندرد، أبلغه فيها أن على شركته أن تناقش الأمر مع مجموعة التنمية العربية. وذكر الادلبي أنه أجاب هاملتون بأن المجموعة ليس لديها شيء تفعله مع الأمريكيين، وأنه لم يتابع المقترحات التي قدمتها الأطراف الممثلة لشركة ستاندرد لعقد اجتماعات أو مناقشات (P.R.O./F.O.371/19004,P.Z.2325, 2nd April, 1935).

هذا وكان كتاب وزير المالية السعودي عبدالكريم سليمان إلى السيد عبدالغني الادلبي بتاريخ ١٣٥٢/١٠/٢٨ هـ الموافق ١٩٣٥/٢/٣ م قد تضمن «أرجو أن أبيّن أنه بالإشارة إلى المحادثات والتراسل بشأن نصيب حكومة صاحب الجلالة (السعودية) في امتياز نفط المنطقة المحايدة بالقرب من الكويت، فإنه يسرني إبلاغكم أن الحكومة تعتبر الشروط المقدمة من قبلكم في ذي الحجة ١٣٥٢ هـ (مارس ١٩٣٤م) شروطا مناسبة، وأن الحكومة مستعدة لمنح الامتياز بموجب هذه الشروط مع التحفظات التالية:

(١) إذا كانت شركتكم ستقدم لشيخ الكويت شروطا أفضل لنصيبه، فإن هذه الشروط الأفضل، يجب أن تنطبق على نصيبنا أيضا، وأنه مهما كان الذي يعطى للشيخ فإنه يجب أن يعطى نفسه إلينا.

(٢) إذا لم تتنازل الشركة الأمريكية (كاليفورنيا بوربيان ستاندرد أو يل كمباني) عن حق الأفضلية الممنوح لها من قبل الامتياز العربي السعودي فإن الامتياز الذي يمنح بواسطة شركتكم لا يكون صحيحا ما لم يتم التوصل إلى اتفاقية حول هذه النقطة مع الشرُكة أعلاه» (P.R.O./F.O.371/19004,P.Z.2325/35, 28.10.1935).

أما البرقية التي تلقاها الادلبي من وزير المالية السعودي بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٣٥ فقد نصت على ما يلي: «في انتظار شروطكم المتعلقة بالقرض، لا يمكن تغيير الفقرة الثانية قبل الحصول على موافقة الشيخ» (P.R.O./F.O.371/19004,P.Z.2325, 24march, 1935).

ويتضح من كتاب وزير المالية وبرقيته للادلبي أن ابن سعود بعد أن تأكد له عدم امكانية تأمين موافقة الشيخ أحمد الجابر لمشاركته في منح امتياز المنطقة المحايدة لشركة ستاندرد، التي منحها حق الأفضلية، وذلك بسبب التزام الشيخ بوجوب أخذ موافقة الحكومة البريطانية على أي امتياز في بلاده، وأن الأخيرة لن توافق على منح الامتياز للشركة الأمريكية، لذا، ونتيجة لحاجة بلاده الماسة إلى المال الذي سيجلبه الامتياز، وجد أن المخرج هو الموافقة على امتياز يكون الشيخ أحمد الجابر قد وافق عليه مسبقا، وأخذ موافقة الحكومة البريطانية عليه. وهذا سيجعل

حكومة السعودية قادرة على مفاتحة ستاندرد أويل بالتنازل عن حقها بموجب الأولوية الممنوحة لها بالحصول على امتياز المنطقة المحايدة.

وقد أرسل السادة الادلبي وشركاؤه إلى المستر ليثويت (وزارة الهند) كتابا في ٦ مايو ١٩٣٥ يلخص نتائج زيارته إلى مكة، ومقابلته مع الملك عبدالعزيز آل سعود الذي توصل معه إلى اقتراحات عملية لحل المشكلة. كما أفاد الادلبي أيضا بفحوى محادثاته مع المستر ريان (السفير البريطاني في جدة). وأوضح الادلبي أن نتيجة المقابلة والمحادثات التي جرت تبين بأنه إذا استطاعت شركته تأمين رسالة من حكومة صاحب الجلالة (البريطانية) أو شيخ الكويت ضمن خطوط معينة، فإن هذا سيفتح الباب أمام الحكومة السعودية لمفاتحة ستاندرد، ولإقناعها بالتنازل عما تعتبره الآن حقا لها في المنطقة المحايدة.

وأشار الإدلبي في كتابه للمستر ليثويت إلى أنه سبق أن أبلغه بوضع المفاوضات الخاصة بامتياز نفط المنطقة المحايدة، حيث بين له في المقابلة السابقة بينهما التطورات بين حكومة المملكة وصاحب الجلالة الملك ابن سعود وصاحب السعادة شيخ الكويت. وأشار الإدلبي إلى أنه أشعر ليثويت بنيته في المضي إلى الحجاز لمتابعة الموضوع هناك. وأوضح ما تم هناك وفقا للنقاط التالية:

(١) وصل إلى الحجاز بتاريخ ٤/١٩، وذهب في اليوم التالي إلى مكة، حيث حظي بشرف مقابلة صاحب الجلالة الملك. كما استقبله أعضاء الحكومة، حيث استطاع أن يجري معهم محادثات اتسمت بالصراحة فيما يتعلق بطلب شركته امتيازاً يغطي المنطقة المحايدة. وكان من نتيجة المحادثات أنه تلقى تأكيدا بأن حكومة السعودية تجد الآن نفسها مرتبطة بوعد سابق إلى (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا) فيما يتعلق بنصيب الحكومة السعودية في المنطقة المذكورة. وأبلغ أنه بسبب هذا الوعد رأت الحكومة وضع القسم الثاني من رسالتها السابقة إليه، والمتعلق بوجوب تنازل الشركة المذكورة عن حقها في الأولوية قبل الموافقة على أي عرض من أية جهة أخرى.

(٢) رؤي نتيجة المناقشات بين الإدلبي وحكومة السعودية أن السبيل العملي لحل هذه المشكلة يتمثل في أن توافق الحكومة البريطانية أو سعادة شيخ الكويت كما وافقت الحكومة السعودية لتوها، على قبول مشروع الامتياز المقدم منه (الإدلبي) إليها، والذي قبلته من ناحية المبدأ على أن توافق الحكومة البريطانية أو شيخ الكويت على هذا الامتياز. وللحكومة البريطانية أو شيخ الكويت إضافة شرط هو أن يمنح الامتياز باسم شركة بريطانية، و يستغل برأس مال بريطاني، ولا يكون قابلا للنقل إلا إلى شركة بريطانية.

(٣) وبين الإدلبي أنه إذا حصل على هذا التأكيد والموافقة برسالة من الحكومة البريطانية أو سعادة شيخ الكويت، متضمنة للشروط القاطعة مع بنود واضحة على أساسها تمنح شركة امتياز يغطي نصيب سعادة شيخ الكويت في المنطقة المحايدة فإنه سيقدمه إلى حكومة صاحب الجلالة ملك السعودية، حيث ستشعر بأن لديها من الأسباب القوية ما يبرر طلبها إلى (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا) بأن تحدد وجهة نظرها تجاه هذه النقطة. وهو يأمل بعد ذلك من نجاح السعودية في إقناع الشركة المذكورة بالتنازل عن حقها في الأولوية.

(٤) أوضح السيد عبدالغني الإدلبي أنه اثناء مقابلة مع السير اندرو ريان، السفير البريطاني في جدة، نقل له فحوى محادثاته مع الحكومة السعودية، حيث أبلغه الأخير بأن من الأفضل الاتصال بوزارة الخارجية البريطانية أو وزارة الهند في لندن، حيث أن هذه المواضيع تقع ضمن اختصاصها. وأن إحدى هاتين الوزارتين أو كليهما مخولة باتخاذ قرارات ونهائي في مثل المشروع المذكور أعلاه.

(٥) أضاف الإدلبي «أنه متأكد بأنه إذا تمكنت شركته من تأمين الحصول على رسالة من الحكومة البريطانية أو من صاحب السعادة شيخ الكويت ضمن الخطوط المبينة أعلاه، وإذا وافقت الحكومة البريطانية على حصوله على مثل هذا الكتاب ــ فإنه سيساعد شركته مساعدة كبيرة ويفتح الباب أمام الحكومة السعودية للدخول في مفاوضات مع ستاندرد لاقناعها بالتنازل عما يعتقده الآن بأنه حق من حقوقها في المنطقة المحايدة».

(٦) يؤكد الإدلبي بأنه إذا ما تمكنوا من إتمام هذه الترتيبات فسيكون بالإمكان استغلال المنطقة برأس مال بريطاني ولمصالح بريطانية فحسب.

(٧) بين الإدلبي بأنه لا يذيع سرا إذا ما قال إن المسؤولين في الحكومة السعودية لديهم رغبة قوية في التعامل مع البريطانيين، مفضلين إياهم على أية جنسيات أخرى، شريطة أن تكون مثل هذه المصالح البريطانية مستعدة للمضي في تطوير البلاد، لذا فإن الإدلبي يرى ضرورة بذل الجهد لتلبية طلب الحكومة السعودية بهذا الصدد، وذلك للاستفادة إلى أقصى مدى من هذه الفرصة. وهذا ما سيوصل بالتأكيد إلى ترسيخ المصالح البريطانية في المملكة العربية السعودية.

(٨) ألح الإدلبي في أنه بانتظار جواب الحكومة البريطانية بأقرب وقت حتى يتمكن من

المضي في مفاوضات بشأن امتياز المنطقة المحايدة ,(P.R.O./F.O.371/19004 P.Z.3192/35 6th April , 1935).

وقد أجاب ليثويت على كتاب الإدلبي مبينا له أنه قد لاحظ الوضع الناجم عن التعهد الذي قطعته الحكومة السعودية لشركة (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا)، وأنه يقر بالمصاعب التي تواجهه (الإدلبي). وأظهر ليثويت أنه يخشى من خلال الظروف التي ذكرها الإدلبي في رسالته عدم إمكانية إحراز أي تقدم ضمن الخطوط التي يقترحها.

وأكد ليثويت للإدلبي بأنه كما سبق وشرح له في مقابلتهما بتاريخ ٢ ابريل، فإن الحكومة البريطانية ليست مستعدة لمفاتحة شيخ الكويت وإسداء النصح له، لدراسة أي اقتراح يتعلق بالمنطقة المحايدة. ولم يكن هناك عرض أكيد ثابت في نظرها، وأنها ترى أن من المستحيل بالنسبة لشركتك أن تقدم عرضا أكيدا مادام هذا العرض خاضعا للحق الفوقى (الحق الأولوية) لشركة ستاندرد، والممنوح لها بموجب اتفاقها مع الحكومة السعودية أياً كان نوع هذا الحق. فإذا ما توقف سريان هذا الحق، وكنت في وضع يمكنك من تقديم عرض راسخ ذي صفة عرضية فإن الحكومة البريطانية ستكون مستعدة ــ بطبيعة الحال ــ للنظر في نصح صاحب السعادة شيخ الكويت، بدراسة مقترحات منكم بنفس الطريقة، وكما هو الحال بالنسبة لأي طرف معني آخر. وأظهر ليثويت للادلبي بأنه يأسف كثيراً لعدم قدرته في الوقت الحاضر على المضي أبعد من هذا (P.R.O./ F.P.O.371/19004, Draft letter).

وفي نطاق اهتمام الحكومة البريطانية لحل موضوع حق الأفضلية أو الأولوية الممنوح لشركة ستاندرد، ومتابعة دراسة هذا الموضوع أرسلت وزارة الهند رسالة سرية مستعجلة موجهة إلى كل من المقيم السياسي البريطاني في الخليج، والأميرالية والإدارة البترولية، وذلك بتاريخ ٤ مايو ١٩٣٥. ثم أعيد إرسال نسخ من هذه الرسالة إلى السفارة البريطانية في جدة وإلى حكومة الهند وإلى الوكالة البريطانية في كل من الكويت والبحرين. وتتضمن هذه الرسالة معلومات مستعجلة تلقتها من الكويت تشير إلى أن شركة (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا) قد غضت الطرف عن النصف الجنوبي لمنطقة امتيازها، وأنها تسعى لدى ابن سعود للحصول على منطقة جديدة تقع غرب الناحية الشمالية من منطقة امتيازها الحالية وموازية لها.

وقد علق المقيم السياسي البريطاني أهمية كبرى على هذه الحركة من جانب شركة (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا).

وكان المستر لونجريج قد شرح في محادثاته مع المستر رندل مجريات الأحداث، التي حالت

دون استغلال نفط منطقة الكويت المحايدة، في حين بين المستر رندل أن وزارة الخارجية البريطانية تواقة لأن ترى عملية تطوير موارد هذه المنطقة. وأضاف إلى أن الأمر يستحق معالجته مع اللورد كادمان Lord Cadman، رئيس شركة الزيت الانكليزية الفارسية، و يعتقد رندل بأن شركة التراخيص البترولية المحدودة ستكون سعيدة باستغلال المنطقة المحايدة، ولكنها تفضل أن تفعل ذلك بالاتفاق مع (ستاندردأو يل أوف كاليفورنيا)، بدلا من دفع الخمسين ألف أو المائة ألف التي تطلبها الشركة الأخيرة مقابل تنازلها عن الحق الممنوح لها (P.R.O./F.O.371/20784, 24June, 1937)

وفي مقابلة تمت بين رندل واللورد كادمان رئيس شركة الزيت الإنكليزية الفارسية بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٣٥ في السفارة البريطانية بجدة (P.R.O/F.O.371/20784, 29th June, 1937) لخص رندل للورد كادمان الموقف بالنسبة لامتياز المنطقة المحايدة بايجاز، وأكد له حرص الحكومة البريطانية على ضرورة تطوير المصادر البترولية في منطقة الكويت المحايدة بأسرع وقت ممكن. و بيّن له أنه لأسباب سياسية فإن الحكومة البريطانية حريصة على أن تفعل قدر ما تستطيع لمساعدة ابن سعود حتى تبقى بلاده مزدهرة ومستقلة. وبما أن مصاعبه الحالية الكبرى هي مصاعب مالية، حيث أن المملكة العربية السعودية لا تمتلك عملياً أية مصادر للدخل سوى ما تدره عليها موارد الحج، وأن الدخل المتأتي من هذه العملية ليس كافياً بأي حال من الأحوال، لذا فإنه إذا كانت I.P.C. (شركة بترول العراق) ترى أنها قادرة على اتخاذ خطوة إلى الأمام في هذه الظروف بشأن الموضوع المتعلق ببترول المنطقة المحايدة، سواء بشراء حق الأفضلية (ستاندرد أو يل أوف كاليفورنيا) أو بالاندماج مع الشركة المذكورة لاستغلال المنطقة. وأكد رندل أنه من وجهة نظر بريطانيّة صرفة فإنهم (المسئولون البريطانيون) يسرهم أن يروا شركة بترول العراق I.P.C. متولية العمل لاستغلال بترول المنطقة المحايدة.

أما اللورد كادمان فقد أوضح خلال مقابلته مع رندل بأنه لن يكون هنالك شيء اسمه شراء حق أفضلية (ستاندرد أو يل أوف كاليفورنيا)، لأن ذلك لم يكن سوى خضوع للابتزاز. لاسيما أن الامتياز مايزال يتطلب الكثير من التفاوض. أما فيما يتعلق بالاندماج مع (ستاندرد أو يل أوف كاليفورنيا) فإنه من الصعب التيقن من صحة الاعتبارات الشخصية التي تكلم عنها لونجريج. كما أن المفاوضات المتعلقة بهذا الموضوع مازالت معلقة، حيث أن (ستاندرد أو يل أوف كاليفورنيا) تواجه صعوبات كبرى في تسويق نفطها البحريني، و بالتالي فإن اللورد كادمان ومجموعته قد يكونون مستعدين فقط للتعامل مع ستاندرد على أساس منحها تسهيلات تسويقية معينة، مما قد يتيح فرصة للوصول إلى ترتيبات خاصة بشأن منطقة الكويت المحايدة.

ووعد اللورد كادمان بأنه سوف يتقصى الموضوع شخصياً، ليرى ما إذا كان بالإمكان عمل أي شيء، وذلك بالرغم من أن البترول مايزال يحتاج إلى من يجده إن كان موجوداً، أي أن هناك شكاً بوجود البترول ــ بكميات تجارية ــ حيث أن تجارب شركة نفط الكويت الأخيرة في الكويت كانت غير مشجعة مما اضطرها إلى إغلاق عملياتها في الجانب الشمالي من خليج الكويت. وتشرع الشركة الآن في عملياتها في المنطقة الجنوبية من الكويت. وهذا ربما يقدم مؤشراً أفضل لاحتمال أو أرجحية وجود النفط في المنطقة المحايدة.

ومن ناحية أخرى فقد انتهز رندل فرصة زيارة لونجريج المتعلقة بموضوع آخر ــ ليثير معه موضوع المنطقة المحايدة، وأفضلية شركة ستاندرد، ومدى إمكانية التخلص منها. فاستفسر منه عما إذا كان يعرف منطقة الكويت المحايدة. وعندما أجابه لونجريج بالإيجاب سأله رندل حول إمكانية عمل أي شيء للتوصل إلى اتفاقية لتطوير الموارد البترولية في هذه المنطقة بعد أن قدم له تفسيراً موجزاً لاهتمامات الحكومة البريطانية بتطوير هذه الموارد البترولية، فأوضح لونجريج بأن حق الأفضلية الذي منحه ابن سعود لستاندرد أويل لا يشكل حائلا أمام الاستغلال. وبموجب ما لديه من معلومات فإن حق الأفضلية هذا يظل سارياً مادام ابن سعود غير قادر على إعادة مبلغ الخمسين ألف جنيه التي دفعتها له الشركة المذكورة، وأن الأمر متروك الآن إلى التراخيص البترولية المحدودة Petroleum Concession Limited، وهي شركة بريطانية، لتدفع هذا المبلغ إلى ابن سعود، لكي يتمكن من تسديد دينه، ومن ثم يصبحون أحراراً في الحصول على امتياز مباشر منه لاستغلال حقوقه في المنطقة. ولكن ابن سعود طلب مبلغ مائة ألف جنيه، وليس خمسين ألفاً فقط. ولما كان الامتياز مايزال محتاجاً للتفاوض فإن الشركة رأت هذا المبلغ كبيراً جداً بالنسبة لشراء حق (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا).

سأل رندل لونجريج إزاء ذلك الوضع، إن كان البديل الممكن هو أن تسعى الشركتان (التراخيص المحدودة وستاندرد) للاندماج، وتستغلا معاً المنطقة المحايدة. فوافق لونجريج موافقة تامة وقال إن هذا يناسب كل طرف بالفعل، وكانت المفاوضات قد بدأت لتحقيق هذه الغاية، وكادت أن تنجح، إلا أنه كما يذكر رندل، لسوء الحظ برزت عقبة غير متوقعة في اللحظة الأخيرة، مما دفع لونجريج إلى أن يظهر رغبته بأن يكون كلامه سرياً، وأن يبقى اسمه سرياً كذلك عند إثارة هذا الموضوع مع الأطراف الأخرى. وتتمثل هذه العقبة في الشركاء الأمريكيين في شركة التراخيص البترولية المحدودة. وتبين لرندل بشكل أكيد أن ٧٥ر٢٣٪ من أنصبه التراخيص البترولية المحدودة هي أمريكية، حيث أنها مملوكة لشركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسي وستاندرد أويل أوف نيويورك (Standard Oil Company New Jersey) and (Standard Oil Company of Newyork). وكانت هذه الشركات تتفاوض في

الولايات المتحدة لتحقيق الاندماج، وكانت المفاوضات قد قطعت أشواطاً بعيدة عندما حدث انقسام لأسباب شخصية بين الشركاء إلى حد كبير. فقد كانت (ستاندرد أويل أوف نيوجرسي) على علاقات سيئة للغاية مع ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا. ونتيجة لذلك فهي تعارض أي محاولة من جانب (التراخيص البترولية المحدودة) للتوصل إلى اتفاقية مع (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا) لاستغلال المنطقة المحايدة، ثم علقت المفاوضات.

وقد سأل رندل لونجريج إن كان يعتقد أن بإمكان اللورد كادمان أن يفعل شيئا للمساعدة في هذا الموضوع، فأجاب لونجريج بأنه إذا كانت الحكومة البريطانية مهتمة بتأمين استغلال مبكر لمنطقة الكويت المحايدة، فإن من الأجدر تولي الأمر مع اللورد كادمان شخصيا، إلا أنه أعرب في نفس الوقت عن شكه في قدرة الأخير على التغلب على المصاعب والخلافات التي تطورت بين (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا) و (ستاندرد أويل أوف نيوجرسي). ومع ذلك فقد استشف رندل أن المستر لونجريج ما يزال عنده أمل كبير لاحتمال وجود النفط في منطقة الكويت المحايدة، رغم تأكيده بأن المنطقة صغيرة، وأصغر كثيرا من قطر على سبيل المثال. فبيّن له رندل بأن هذا الحجم لا يعتبر بالضرورة عاملا حاسما، نظرا لأن البحرين وهي أصغر من منطقة الكويت المحايدة قد وجد بها الآن أفضل حقول نفط في الشرق الأوسط.

وفي نهاية المقابلة تكوّن لدى رندل انطباع عام بأن (التراخيص البترولية المحدودة) ستكون مسرورة جدا لو استغلت منطقة الكويت المحايدة. وأنها تفضل أن تفعل ذلك بالاتفاق مع (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا)، لا أن تدفع مبلغ خمسين أو مئة ألف جنيه للحصول على حق الأخيرة. وأكد المستر لونجريج أنه من غير المرجح أن تنشأ صعوبات من شيخ الكويت أو من ابن سعود، حيث بدا أن الاثنين مستعدان للموافقة على شروط امتياز معقولة لاستغلال هذه المنطقة (P.R.O./F.O.371/20784, 24th June, 1937).

وبذلك نجد أن الحكومة البريطانية ــ ومن ورائها مسئولوها ــ قد سعت بكل جهدها، وبخطوات جادة ومدروسة لإبطال حق الأفضلية الذي منحه ابن سعود لشركة ستاندرد الأمريكية (P.R.O./F.O.371/16871 (670), 1 st June, 1933)، رغبة منها في حصر استغلال هذه المنطقة بأيدي المصالح البريطانية، وإبعاد المصالح الأمريكية وما يتبع من تسرب للنفوذ السياسي الأمريكي للمنطقة، التي هي من مناطق نفوذها الهامة. وتمثلت المساعي البريطانية الجادة، ومحاولاتها الحثيثة بهذا الشأن في البداية بتشجيع شركة نفط الكويت في السعي للحصول على امتياز المنطقة المحايدة بمساعدتها. وعندما تقاعست الشركة المذكورة عن ذلك، بسبب الصعوبات القانونية التي نشأت نتيجة كونها خارج نطاق شركة بترول العراق

I.P.C. ــ والتي سبق إيضاحها ــ، إلى جانب تقديرها لصعوبة العمل مع (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا) (P.R.O./F.O.371/19004, p.z.207/35, 9 th Jan, 1935)، ثم لفشلها في ذلك الوقت في العثور على البترول في منطقة امتيازها. لذلك راحت بريطانيا تقنع الشركات البترولية التي تملك حصصا كبيرة فيها مثل (I.P.C)، شركة بترول العراق، و A.P.O.C شركة الزيت الإنكليزية الفارسية، وغيرها من الشركات العاملة في المنطقة، لحل مشكلة أفضلية شركة (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا)، التي وقفت حائلا دون تمكن تلك الشركات من الحصول على امتياز المنطقة المحايدة. بل إنها حالت دون استغلال المنطقة بشكل كامل لمدة طويلة، نظرا لرفض بريطانيا لحق الأفضلية، الذي منحه ابن سعود للشركة المذكورة، والوقوف في وجهه ضد محاولاته الرامية للتأثير على الشيخ أحمد الجابر، لمشاركته في منح امتياز المنطقة المحايدة لشركة ستاندرد، مقابل حل مشاكل بلاده معها، لا سيما مشكلة المسابلة، والتي كان لها تأثيرها السيء على الكويت. لذلك، وبعد كل المحاولات التي بذلتها بريطانيا لإبطال ذلك الحق وجدت الحل الأمثل بتشجيع شركة التراخيص المحدودة، التي تمتلك بريطانيا النصيب الأكبر من حصصها، بحيث كانت صفتها بريطانية.

ولا بد من الإيضاح، بأنه في الوقت الذي حرصت فيه بريطانيا على إبعاد شركة (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا)، وكافة الشركات الأمريكية، عن الحصول على امتياز بترول المنطقة المحايدة، ومساعدتها بكل جهودها الشركات البريطانية للفوز بهذا الامتياز، فإنها لم ترغب في أن تظهر بمظهر من يقف في طريق أي مشروع يرمى إلى استغلال المنطقة المحايدة، لذلك كان ردها على استفسار سابق من الحكومة السعودية (في سبتمبر ١٩٦٤) عن موقفها من عرض شركة ستاندرد، للحصول على امتياز التنقيب في المنطقة المحايدة فيما يخص الكويت، بأنها لا تمانع في ذلك طالما كان هذا العرض جيدا. وأنها ستنظر إليه على أساس مدى صلاحيته ومناسبته للكويت. ولكنها من ناحية أخرى شجعت شركة التراخيص على التقدم بعرضها للحصول على امتياز المنطقة، وعززت موقف هذه الشركة لدى شيخ الكويت، وذلك لكونها شركة بريطانية. إلا أن الشيخ لم يبد موافقته على أساس أنه لم يفكر في الموضوع، ووعد الشركة بأنه إذا ما فتح باب التفاوض فسيبلغها بذلك (P.R.O/F.O. 371/20784 ,Petroleum in Kuwait).

واتجهت بريطانيا إلى إغراء الشيخ بالترخيص لشركة التراخيص المحدودة، غير أن مما هبط عزيمة الشركة الأخيرة، وحملها على الابتعاد بأموالها عن المغامرة في المنطقة المحايدة، هو عدم توفيق شركة بترول الكويت في العثور على البترول، رغم الحفر العميق، والجهود الحثيثة التي بذلتها في التنقيب، حتى ساد الاعتقاد وقتا ما بأنه لا وجود للبترول في الكويت (الجاسم، ١٩٧٣:٢٩٧ــ٣٠١). إلا أنه لم تكد تظهر بشائر البترول في الكويت عام ١٩٣٨ حتى تقدمت

شركة التراخيص المحدودة إلى الحكومة السعودية بطلب منحها امتياز بترول المنطقة المحايدة. وتعهدت أن تدفع مقابل ذلك مبلغ المائة ألف جنيه، (I.O.L./F.O.1/24,June,1939)، التي كان ابن سعود قد اشترط دفعها مقابل تغيير حق الأولوية التي منحه لشركة ستاندرد، وذلك لكي يدفع خمسين ألفاً منها لشركة (ستاندر أويل أوف كاليفورنيا) حتى تتنازل عن حق الأولوية التي منحها إياه ابن سعود، والذي كانت قد دفعت مقابله خمسين ألفاً. كما أراد ابن سعود الاحتفاظ بالخمسين ألفاً الأخرى لنفسه.

وفي الحقيقة، كان ابن سعود تواقا لاستغلال بترول المنطقة المحايدة، وقلقاً على تأخر هذا الاستغلال. في حين حاولت الحكومة البريطانية من جانبها التأثير على ابن سعود لصالح هذه الشركة البريطانية، فأبلغت السفير السعودي في لندن أن هذه الشركة من الشركات التي توافق عليها الحكومة البريطانية، وذلك إلى جانب أن وزارة الخارجية البريطانية رأت في يونيه ١٩٣٩ أن تحاول الشركة إقناع الشيخ لكي يمنحها الترخيص من جانبه، على أساس أن ذلك سيظهر لابن سعود أن بريطانيا قلقة مثله على تأخير استغلال بترول المنطقة المحايدة، وأنها ترغب في استغلاله بأقرب وقت ممكن، وأن ترخيص الشيخ للشركة المذكورة سيدفع شركة ستاندرد الأمريكية إلى عرض شروط مماثلة، أو يجعلها تفسح الطريق لغيرها. ثم إنه إذا رخص الحاكمان لشركتين فإن الضرورة تحتم على هاتين الشركتين الاتفاق فيما بينهما على كيفية العمل والاستغلال في المنطقة، ولابن سعود والشيخ أن يقتسما الضرائب مناصفة.

وبالرغم من أن الحكومة البريطانية لم تكن متأكدة من أي الشركتين ستظفر بالترخيص، فإنها قد تكون مستعدة ــ مع ذلك ــ لقبول فوز الشركة الأمريكية، لأن ذلك سوف يزيد من دخل ابن سعود وتحسين أوضاعه. وكان يهمهما ذلك، لأنها أرادت أن تزيد موارد ابن سعود، المالية حتى تستقر مملكته. واعتبرت حكمه عاملا على استتباب الأمن والنظام، الأمر الذي يتفق مع مصالحها في الشرق العربي. لذلك أظهرت له أخيرا أنها لن تعارض اتجاها في أن تتصل الشركة الأمريكية بالشيخ أحمد الجابر (الجاسم، ١٩٧٣ : ٣٠٣ ــ ٣٠٤). ولكنها في واقع الأمر دأبت على تشجيع شركة «التراخيص المحدودة» على مواصلة مساعيها من أجل الحصول على امتياز المنطقة المحايدة. إلا أن الملك عبدالعزيز آل سعود فوّت الفرصة على كل من الحكومة البريطانية وشركة التراخيص المحدودة عندما سمح لشركة البترول العربية الأمريكية عام ١٩٣٩ باستغلال بترول المنطقة المحايدة رغم اعتراض الحكومة البريطانية (قاسم، ١٩٣٥ : ٤٨٥) بأن وضع المنطقة المحايدة يحتم موافقة الحاكمين قبل منح الامتياز (P.R.O./F.O.371/17919, 10 th May 1933). لذلك سعت الشركة الأمريكية للتعاون مع شركة التراخيص المحدودة التي تؤازرها الحكومة البريطانية، وذلك في محاولة من الشركة

المذكورة لتخفيف اعتراضها، وأملا في الحصول على موافقة الشيخ على منح الامتياز لها. ولكن شركة التراخيص رفضت الاتفاق مع الشركة الأمريكية فيما يتعلق بالمنطقة المحايدة (P.R.O./F.O.371/20784, 24 june, 1937).

ولم تلبث الحكومة البريطانية أن أبدت فكرة انسحاب شركة التراخيص المحدود إذا لم يكن في وسعها تقديم شروط مماثلة للشركة التي قبلها ابن سعود. وفي الحقيقة، كان التنافس على بترول المنطقة المحايدة يجري في وقت لم يثبت فيه وجود البترول بكميات تجارية، سواء في الأحساء أو الكويت. لذلك لم يكن هذا التنافس شديدا كالمعتاد في مثل تلك الظروف، ولذلك أيضا لم تكن بريطانيا متشددة كعادتها في مثل هذه الأمور. كما أن الحكومة البريطانية خشيت ــ في حالة استمرار تعضيدها لشركة التراخيص ــ أن تنسب إليها الشركة مسئولية أي خسارة، وذلك لعدم ظهور إشارات مشجعة على وجود البترول في المنطقة. وذكرت الحكومة البريطانية أنها لا تستطيع أن تمارس أي ضغط على ابن سعود كما هو الحال بالنسبة لشيخ الكويت بحكم علاقتها به.

وكان لنشوب الحرب العالمية الثانية الأثر الكبير في وقف محاولات التفاهم بين الحكومات البريطانية والسعودية والكويتية من أجل امتياز المنطقة المحايدة.

وهكذا، حال وضع المنطقة المحايدة السياسي غير المستقر، وتبعيتها لحكومتين مختلفتين، دون الاتفاق من أجل منح امتيازها في وقت مبكر. وذلك على الرغم من تنافس شركات البترول فيما بينها لعرض مقترحاتها للحصول على امتياز التنقيب والاستغلال.

وقد كان للحكومة البريطانية يد في تعطيل منح الامتياز نتيجة لمحاولاتها للحيلولة دون الترخيص للشركة الأمريكية (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا)، وفقا لحق الأولوية الذي منحها إياه ابن سعود، وأفضلية العروض التي تقدمت بها منذ البداية.

وعلى أية حال، فقد أعلن شيخ الكويت عام ١٩٤٦ رغبته في استغلال الجزء الخاص ببلاده من المنطقة المحايدة. فتقدمت إليه عدة شركات أمريكية وإنكليزية. إلا أنه لم يتم قبول عروضها. وفي نهاية الأمر تقدمت إليه شركة (أمين أويل) (شركة البترول الأمريكية المستقلة)، التي تكونت من اتحاد مجموعة من الشركات الأمريكية عام ١٩٤٧ وتعرف بـ (Aminoil) اختصارا لـ (American Independent oil Company). وقد حصلت في ٢٨ يونيو ١٩٤٨ على امتياز الجزء الخاص بالكويت، ومدته ستون عاما (الجاسم، ١٩٧٣: ٣٠٤ ــ ٣٠٥). وقد

استبقى الشيخ لنفسه في هذا الامتياز حقوقا هامة في الإنتاج إلى درجة وصفت معها الاتفاقية بأنها اتفاقية خطيرة بالنسبة للشركات المستقلة. ووقعت الاتفاقية بعد أن تقرر ــ أخيرا ــ أن تتعاقد كل بلد مع الشركة التي ترغب في التعامل معها، ثم تجري مناصفة الأرباح بين البلدين (قاسم، ١٩٣٥ : ٤٣٣).

أما بالنسبة للجزء الخاص بالسعودية، فعلى الرغم من حصول شركة البترول العربية الأمريكية (أرامكو) على الامتياز، فإنها لم تمارس حقها في استغلالها بسبب الصعوبات السياسية التي واجهتها، وبسبب تلك الحقوق الهامة التي حصل عليها شيخ الكويت في اتفاقيته مع أمين أويل، والتي لا بد أن يطالب ابن سعود بمثلها. لذلك تخلت عن حقها في استغلال بترول المنطقة المحايدة في الجزء الخاص بالسعودية. مقابل حصولها على حقوق التنقيب في الجرف القاري السعودي. أمام هذا التراجع، منح ابن سعود الامتياز لشركة غرب البسفيك (Pacific Western Oil Comany) جيتي في الجزء الخاص ببلاده (بردكس : ١٩٦٥ : ١٢٩)، ولمدة ستين عاما أيضا. وكانت شروطها أكثر سخاء من تلك التي منحتها شركة أمِن أويل. حيث منحت السعودية ٢٥٪ من الأسعار المعلنة و١/٨ أرباح الإنتاج و٢٥٪ من حصيلة أرباح عمليات التكرير للنفط الخام، بينما كان امتياز أمِن أويل قد رفع نسبة العائدات التي كانت الشركات تدفعها للدول المنتجة في تلك المناطق من أربعة شلنات إلى أربعة دولارات للطن الواحد، فضلا عن تخصيص ٢٠٪ للدولة المنتجة (العقاد، ١٩٧٤ : ١٩٩).

الخاتمة

لا شك أن تاريخ منطقة ما، أو حدثا تاريخيا بعينه، لا ينتهي بنهاية الاشخاص مهما بلغت مكانتهم من الارتفاع والأهمية، ومهما كان لدورهم من أثر فعال في صنع الأحداث وتوجيهها. لذا يجد الباحث نفسه مضطراً لتتبع موضوعه الذي قد يكون ربطه بشخصية معينة كحاكم أو ملك، حتى بعد وفاة هذه الشخصية، وذلك لكي تكتمل الصورة التاريخية للموضوع وتتضح المعالم المراد إيضاحها. وهذا ما كان من أمر بحثنا الحالي والمتعلق بموقف أو دور الملك عبدالعزيز آل سعود في منح امتيازات بترول المنطقة المحايدة النجدية الكويتية. فبالرغم مما كان للملك عبدالعزيز آل سعود من دور أساسي وفعال بهذا الشأن فإن موضوع بترول المنطقة المحايدة لم ينته بنهاية الملك عبدالعزيز آل سعود، بل حتى إن وضع المنطقة المحايدة لم يستقر من الناحية الإدارية والعملية قبل وفاة الملك عبدالعزيز آل سعود عام ١٣٧٣ هـ والموافق ١٩٥٣م، مما كان له تأثير كبير في قيام الشيخ أحمد الجابر الصباح والملك عبدالعزيز آل سعود بمنح امتياز

بترول المنطقة المحايدة للشركات الأمريكية. لذا فقد وجدنا أن نخرج بهذه الخاتمة عن الشكل التقليدي المعتاد لمثيلاتها، ونستعين بها في تتبع موضوع المنطقة المحايدة لنصل إلى إيضاح أهم ما تم التوصل إليه بشأنها، من ناحية امتيازات البترول، والتطورات والتعديلات التي استحدثت فيها، ثم ما تم من تقسيم المنطقة المحايدة بين المملكة العربية السعودية والكويت بموجب اتفاقية التقسيم لعام ١٩٦٥، إلى غير ذلك من الأمور المتعلقة بالمنطقة المحايدة. ثم قد يكون من المناسب أن نشير إلى أهم النتائج المترتبة على اكتشاف النفط بصورة عامة، وأثره في تسوية المشاكل الاقتصادية بين البلدين الشقيقين.

ففيما يتعلق بالامتياز الذي تم منحه من قبل الشيخ أحمد الجابر عام ١٩٤٨ لشركة (أمن أويل) في الجزء الخاص ببلاده، وذلك الامتياز الآخر الذي منحه الملك عبد العزيز آل سعود لشركة غرب البسفيك (جيتى) في الجزء الخاص ببلاده، نجد أن بريطانيا قد تلكأت في الاعتراف بشرعية الامتياز الأخير، الذي منحه الملك عبدالعزيز لشركة (جيتي)، إلى أن يتم الاتفاق على تنظيم إداري في المنطقة المحايدة (R.R.O./F.O.371/17919, Memo Question).

هذا، في حين تم الاتفاق بين الشركتين (جيتي وأمن أويل) على أن تقوما بعمليات الاستغلال في المنطقة المحايدة بصورة مشتركة. وفي عام ١٩٥٣ اكتشف النفط في منطقة الوفرة (يعد هذا الحقل امتدادا طبيعيا لحقل البرقان الشهير في الكويت). وبدأ التصدير الفعلي عام ١٩٥٤ (قاسم، ١٩٣٥ : ٤٨٦ — ٤٨٧).

وعلى أثر منح الامتياز في المنطقة المحايدة، شكلت إدارة فيها لحماية الشركات العامة في المنطقة. وذلك باتفاقية خاصة بين المملكة العربية السعودية والحكومة البريطانية (ممثلة لشيخ الكويت).

ومن التطورات التي حدثت في منح امتيازات المنطقة المحايدة بعد وفاة الملك عبدالعزيز آل سعود، أن منحت السعودية في ديسمبر عام ١٩٥٧ شركة الزيت العربية اليابانية امتيازا للتنقيب عن النفط في القسم الخاص بأمن الأراضي المغمورة في المنطقة المحايدة. بينما منحت الكويت نفس الشركة امتياز التنقيب في المنطقة البحرية التي تشمل المياه الاقليمية للمنطقة المحايدة في يوليو ١٩٥٨. وقد اشركت الشركة الحكومتين معها بنسبة ١٠٪ لكل منهما، وأبقت لنفسها ٨٠٪ من الأسهم. وتمثل الاتفاقيتان نوعا جديدا للاتفاقات البترولية، حيث أعطت للسعوديين والكويتيين الحق في تعيين ١/٣ أعضاء مجلس الإدارة. وتكونت لجنة من ممثلين من الدولتين

ومن الشركة لمراقبة حسابات الشركة، مع وجوب امتناع الشركة عن المداخلة في الشئون السياسية. وأن يكون للسعودية ٥٦٪ وللكويت ٥٧٪ معاً الزام الشركة بدفع ضريبة الدخل لكل من الدولتين. وأن تصدر الأرباح على أساس الانتاج والتسويق معاً (Lenczwski, 1960 : 84 - 85). وتعهدت الشركة بعدم بيع إنتاجها للدول المعادية. وبأن تدفع لشيخ الكويت ريعا سنويا قدره مليون ونصف دولار يضاف إليها مليون آخر عند اكتشاف النفط. وخمسة ملايين عندما يصل الانتاج إلى ٥٠٠٠٠ (خمسين ألف) برميل يوميا. ويماثل امتياز السعودية امتياز الكويت مع بعض الاختلافات الخاصة بالريوع والعائدات السنوية. هذا وقد أبدت الشركة استعدادها لإعادة النظر في نصوص الامتياز إذا حصلت إحدى دول منطقة الشرق الأوسط على أي حقوق أفضل من المنصوص عليها في الامتياز.

ومن ناحية أخرى فقد أدخلت الكويت تعديلات على الامتياز الذي منح لشركة (أمن أويل)، بحيث ألزمت الشركة بدفع ضريبة دخل للكويت على إيرادها السنوي الصافي من إنتاج النفط، مع إلزام الشركة أيضا بدفع ١/٢ ١٢٪ كرسوم امتياز من قيمة السعر المعلن عندما يصل انتاج الشركة إلى ٥ آلاف طن يوميا. وأن تدفع الشركة ٧٥٪ من أرباحها الفعلية أو من ٥٠٪ من أرباحها على أساس السعر المعلن أيهما أكبر.

أما ما تم الاتفاق عليه بشأن المنطقة المحايدة من تقسيمها مناصفة بين الدولتين في اتفاقية وقعت في ٧ يوليو ١٩٦٥(١٠)، فإنه لا يعني أمور البترول والثروة الطبيعية حيث استمرت على وضعها تستغلها شركتا (أمن اويل وغرب البسفيك)، واللتان سبق لكل حاكم أن أعطى إحداهما الامتياز من جانبه، ثم جرى مناصفة الأرباح والعوائد الناتجة من الاستغلال بين البلدين. فقد نصت المادة الرابعة من اتفاقية تقسيم المنطقة المحايدة على أن يحترم كل من الطرفين المتعاقدين حقوق الطرف الآخر في الثروات الطبيعية المشتركة، سواء الموجودة فيها حاليا أو التي توجد في المستقبل، في ذلك القسم من المنطقة المقسومة الذي يضم إلى إقليمه.

ولا شك أن اكتشاف البترول وتصديره في كل من الكويت والسعودية على نطاق واسع قد أزال الخلافات الاقتصادية التقليدية بين الكويت والسعودية، فسادت العلاقات الأخوية والودية، وسارت على وئام ومحبة بين بلديهما. ومثال على ذلك ما وجدناه من أن الاتصالات التي تمت بين الملك عبدالعزيز آل سعود والشيخ أحمد الجابر بشأن امتياز المنطقة المحايدة كانت عاملا رئيسيا في تسوية مشكلة المسابلة، التي طال أمدها بين البلدين، وكانت لها آثار عكسية وسيئة على اقتصادهما. كما أن الموضوع ذاته المتعلق ببترول المنطقة المحايدة كان له تأثيره الايجابي على المفاوضات التي جرت فيما يتعلق بعقد اتفاقية الصداقة وحسن الجوار، والاتفاقية

التجارية، والاتفاقية الموقعة بين البلدين عام ١٩٣٩، والتي انهت جميع الخلافات الاقتصادية والأمور المعلقة بين البلدين. ومنها مطالبات التعويض التي تقدم بها الشيخ أحمد الجابر عن الخسائر التي تعرضت لها بلاده من غارات الإخوان، عندما كانوا تحت إمرة ابن سعود، إلى جانب مطالباته بسداد ما قدمه للملك عبدالعزيز آل سعود أثناء حصاره لحائل عام ١٩٢٤، إلى غير ذلك من الخلافات الاقتصادية والسياسية بين البلدين. فسارت العلاقات السعودية الكويتية على أساس كبير من الأخوة والتعاون بين البلدين، لا سيما وأن أوضاع الخليج وما يحف به من أخطار، كما أن الأوضاع العربية بصورة عامة، توجب ازدياد التعاون والاشتراك في برنامج موحد تمليه عليهما الأهداف والمصالح المشتركة بينهما. وقد ساعد ذلك المردود المادي الكبير الذي توفر للبلدين نتيجة تصدير النفط بكميات ضخمة ــ والذي انعكست آثاره الإيجابية على اقتصاد البلدين وازدهارهما ــ على حل مشاكلهما المعلقة، وذلك بعد أن كانتا في أمس الحاجة إلى المال، مما يدفعهما دائما إلى اثارة المشاكل والمطالبات من أجل توفيره. وهكذا كان النفط ومردوده عاملا رئيسيا في عودة الوئام والود بين البلدين.

إلا أنه، وفي الوقت ذاته، وبالرغم من هذه العلاقات الوثيقة بينهما، فإن اكتشاف النفط في المنطقة المحايدة، دفع الدولتين إلى محاولة الوصول إلى اتفاق جديد بشأن تبعية بعض الجزر، وملكيتها للسعودية، أو للكويت، في نطاق المنطقة المحايدة. وقد بذلت محاولات للوصول إلى تسوية بهذا الخصوص. وكانت المحاولة الأولى تلك التي تمت عام ١٩٥١م. ثم تجددت المباحثات بين مندوبي السعودية ومندوبي الكويت عام ١٩٦١م.(١١) ولما لم يصل مندوبا البلدين إلى نتائج إيجابية بشأن تبعية الجزر والمياه الإقليمية فإن اللقاءات والمباحثات ما تزال تجري بين الحين والآخر بين ممثلي الجانبين وبصورة ودية ومدروسة، توخيا للوصول إلى النتائج التي تخدم حقوق ومصالح البلدين.

وفي نهاية هذه الخاتمة لابد أن نتطرق إلى موضوع بحثنا بشكل عام، فنبين أننا حرصنا في دراستنا على استجلاء وإلقاء الضوء على جوانب جديدة لم يكشفها من سبقونا إلى دراسة تاريخ هذه المنطقة. لذلك اعتمدنا على الوثائق الانكليزية المنشورة بشكل أساسي. كما حاولنا أن نتناول موضوع بترول المنطقة المحايدة بشكل مختلف تماما. فتناولناه من زاوية أخرى، حيث ركزنا على موقف الملك عبدالعزيز آل سعود من امتياز البترول في المنطقة المحايدة بين بلاده والكويت، ثم بينا مدى استجابة الشيخ أحمد الجابر لمحاولات جاره للتأثير عليه بشأن الاشتراك في منح الامتياز في المنطقة المحايدة لشركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا، والتي سبق أن منحها حق الاولوية في بترول المنطقة المحايدة ضمن امتياز الأحساء عام ١٩٣٣. كما أوضحنا ردود فعل الحكومة البريطانية على محاولات ابن سعود للتأثير على الشيخ بهذا الخصوص. نرجو أن

نكون قد وفقنا من خلال طرحنا لهذا الموضوع بهذا الشكل الجديد في الوصول إلى ما قصدناه من إضافة المزيد من الحيوية والحركة للموضوع، حيث لم ينحصر تناولنا على تتبع وسرد أحداث تاريخية بشكل معتاد قد يبعث على السأم والضجر، وإنما ناقشنا مواقف الأطراف المعنية في هذا الموضوع، وحللنا الدوافع المتباينة التي حركت جميع الأطراف لاتخاذ تلك المواقف المعينة من ناحية، وردود الفعل عليها من ناحية أخرى.

الهوامش

(١) اعتمدت الدراسة على الوثائق الإنجليزية التي كانت تمثل مكاتبات وتقارير رسمية متبادلة بين المسؤولين البريطانيين في المنطقة وحكومتهم. وقد حصلت الباحثة على تلك الوثائق من مصدرين أساسيين هما: Public Record office والذي رمزنا له في متن البحث بـ (P.R.O) للاختصار ــ وهو يحتوي على مجموعة هائلة من الوثائق. أما المصدر الثاني فهو: India office political and secret library وقد رمزنا له في متن البحث بـ (I.O.L).

(٢) يعتقد أن المؤتمر الذي يشير إليه المحرر في مقاله هو مؤتمر الرياض الذي عقد عام ١٩٣١ بين المقيم السياسي في الخليج وابن سعود.

(٣) معاهدة العقير أبرمت عام ١٩٢٢ وليس ١٩٢١ كما يذكر المحرر.

(٤) بعد بحث طويل وجدت نسخة الجريدة الأصلية (جريدة الناس البصرية الصادرة في ١٧ نوفمبر ١٩٣٥) واطلعت على مقال (البحث عن النفط) وأخذت عنه بدلا من اعتمادي على الترجمة الإنجليزية للمقال والتي كنت قد ترجمتها بدوري إلى العربية.

(٥) أخذت أقوال لونجرج عن د.صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، ص٣٢٦.

(٦) المسابلة: تعني المتاجرة بواسطة القوافل البرية والتي ازدهرت بين الكويت ونجد في تلك الفترة، فخشى ابن سعود من تأثيرها على موانىء بلاده مما دفعه إلى منعها.

(٧) كانت الحكومة البريطانية قد تعهدت لشيخ الكويت بأن تحمي بساتين النخيل التابعة له في العراق وتعفيها من الضرائب إلا أنها لم تستطع الوفاء بتعهدها نتيجة لاستقلال العراق ورفض حكومته الالتزام بتعهدات الحكومة البريطانية لأنها غير مسئولة عنها.

(٨) أنظر:

F.O. 371/16870 (516) E 2147/487/27 From Mr. James (Colonial office to Mr: Warner immadiate, about Hasa and Koweit Neural Zone oil Concessions. Dated 25 April 1933.
F.O. 371/16870 (516). E 2147 (18254 / 33) From S.I. James To mr. C. FA. Warner, 25th April 1933

وتذكر الوثيقة:
ان الامتياز الذي منح في مايو ١٩٢٤ منح بالمشاركة من قبل ابن سعود وشيخ الكويت.

(٩) كانت الشركات التي أسهمت في شركة نفط العراق I.P.C والشركتان المتفرعتان عنها، وهما الموصل والبصرة، وهي كل من شركة دراسي (الإنجليزية الفارسية)، ذات الصفة الفارسية بنسبة ٢٣٫٧٥٪. وشركة البترول الفرنسية (فرنسية) بنسبة ٢٣٫٧٥٪. وشركة البترول الانكلوسكسونية (هولندية ــ بريطانية) بنسبة ٢٣٫٧٥٪. وشركة استثمار الشرق الأدنى (نيوجرسي وسكسوني ماكوم) (أمريكية) بنسبة ٢٣٫٧٥٪ وشركة سركس كولبنكيان أو شركة المساهمة والتوظيف بنسبة ٥٪.

(١٠) نصوص الاتفاقية المبرمة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية المؤرخة ٧ يوليو سنة ١٩٦٥ في شأن تقسيم المنطقة المحايدة بين الدولتين والمنشورة في الكويت (الجريدة الرسمية) العدد ٥٨١ السنة الثانية عشرة، ص٥ ــ ٧.

(١١) عن صورة طبق الأصل لمحضر الاجتماعات بين اللجنة السعودية واللجنة الكويتية بشأن مسح وتحديد المنطقة المحايدة، الكويت اليوم (الجريدة الرسمية) العدد ٥٨١ السنة الثانية عشرة، ص٩.

المراجع العربية

بيربي، جان جاك — **الخليج العربي**، تعريب نجد هاجر وسعيد الغز، بيروت: مطابع دار الكشاف، ١٩٥٩م.

بردكس م. — **البترول والاستعمار في الشرق الأوسط**، ترجمة محمود الشنيطي، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٥.

الجاسم، نجاة عبدالقادر — **التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين، ١٩١٤ــ ١٩٣٩**، القاهرة: المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٧٣.

الخصوصي، بدر الدين عباس — «اهتمام الولايات المتحدة بترول الخليج العربي خلال الفترة بين الحربين العالميتين» الكويت: **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، عدد ٣١، يوليو ١٩٨٢.

ديكسون، هـ. د.ب. — **الكويت وجاراتها**، الكويت، الناشر جاسم مبارك، ط ١، ١٩٦٤.

الريحاني، أمين — **ملوك العرب**، ط ٤، جزءان، بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٦٠.

شقير، محمد لبيب — **اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية**، القاهرة: معهد الدراسات العالية، ١٩٦٣.

الصباح، ميمونة خليفة — ــ «العلاقات الكويتية النجدية في الفترة من ١٨٩٦ ــ ١٩٣٩»، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة عين شمس، ١٩٨٣.

ــ «العلاقات الكويتية البريطانية (١٩٢٢ ــ ١٩٦١)، **رسالة دكتوراه غير منشورة**.

العقاد، صلاح — **التيارات السياسية في الخليج العربي**، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٤.

قاسم، جمال زكريا — ــ **الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية، ١٩١٤ ــ ١٩٤٥**، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٣٥.

ــ «موقف الكويت من التوسع السعودي في نجد وسواحل الأحساء» القاهرة: **مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية**، المجلد السابع عشر: ١٩٧٠.

قدورة، زاهية — **تاريخ الخليج العربي الحديث**، بيروت، ١٩٧١.

الفرحان، راشد عبدالله — **مختصر تاريخ الكويت وعلاقته بالحكومة البريطانية والدول العربية**، القاهرة: مكتبة دار العروبة، ١٩٦٠.

محمود، حسن سليمان — **الكويت ماضيها وحاضرها**، بغداد: المكتبة الأهلية، ١٩٦٨.

مؤلف مجهول — «البحث عن النفط»، **مقال منشور في جريدة الناس البصرية**، العدد الصادر في ١٧ نوفمبر، ١٩٣٥.

المراجع الأجنبية

Public Record Office:

F.O. 371/16019:

— Translation of letter addressed by King Ibn Saud to Sheikh Ahmad Al-Jabir, 110, 43/1/4 20.9.1350.

— Copy of letter from Sheikh Ahmad Al-Jabir to King Ibn Saud No. 310, 9th Shawwal 1350.

— British Residency to A.G.C. Parkson. G.O. 23rd April 1932.

F.O. 371/16837:

— Note on Kuwait Oil Siluation as, Mr. Dickson Sees it. Tel. No, 124 to Bushire. 5th June 1933.
— Pol Agent, Kuwait to Honourable the Pol Resident in the Persian Chif, 27th April 1933.
— Note on the Kuwait Oil, Tel, No. 124, From pol, Agent of Kuwait to pol Resident 5th June 1933.

F.O. 371/16850:

— Pol Agent Kuwait to pol Resident in Persian Gulf 30th June, 1933

F.O. 371/16870:

— (516) E. 2971. Copy of Telegram from Resident Persian Gulf to Secretary of State for the Colonial Office dated 10th June 1933.
— Relation between bin Saud and Sheikh of Koweit. (Oil Concession in Hasa and Koweit Neutral Zone).
— From Sir A. Ryan in London Communicated, 16th Aug. 1933 (Ibn Saud Attitude towards Kuwait).
— (516) E. 2147/487/25 From Mr. James (Colonial Office) to Mr. Warner Immadiate, about Hasa and Koweit Neutral Zone Oil Concessions. dated 25th April 1933.
— (516) E. 2147 (18254/33) Frpm S.I.James : to Mr. C.FA Warner, 25th April 1933.

F.O.371/16871:

— Kuwait Nejd Neutral Zone Concession of 1923.
— E. 4547/487/25. From India Office No. P. Z4645/33, 10 August 1933. Extract From Final Record of Meeting Held at the Colonial Office on the 26th of July 1933. to discuss Certain Questions Connected with Oil in the Persian Gulf.
— GF Petroleum in Saudi Arabia.
— Memo by Dickson: Kuwait-Nejd Neutral Zone.
— (670) E. 2907/12/91. From Hejas - Nejd, Decypher, Sir A Rayan (Jedda) 1st June, 1933, No. 10. Saving.

F.O. 371/16922:

— From Sir John Simonto Mr. Ogilive Forbes, Baghdad July 1st, 1933.

F.O. 371/6947:

— Translation of letter, 29th Jan, 1923, from Shaikh Ahmad El-Jabir to political Agent of Kuwait.

F.O. 371/17919:

— Decypher of Tel. From Pol Resident to Sec. of State for India 3rd. May 1834.

— Oil Concession in Saudi Arabia and Kuwait. Neutral From Rayan - Jedda, 3rd, April 1934.
— Conf. No. C. 151, From Pol Agent to Shaikh Ahmad 28th April 1934.
— Translation of letter, No. R3/1489 From Shaikh of Kuwait to Political Agent, Kuwait, 30 April 1934.
— Memo Question of the Exercise of Jurisdiction on Administrative Functions. In the Kuwait Neutral Zone.
— Translation of Report Submitted to the Arabian development Syndicate Ltd., 10th May, 1933.

F.O. 371/19004:

— E. 199/173/25 From India Office. No. P.Z. 207/35. 9th Jan. 1935.
— E. Saudi Arabia E808/173/25 Standard Oil Company of California activites south of Kuwait neutral Zone. From India Office, No. P.Z. 825/35, 7th February 1935.
— Tel. E. T.D. From Pol Agent, Kuwait to Pol Resident Bushire No. 10 dated 11th Nan. 1935.
— Saudi Arabia E. 1039/173/25 Oil Concession in Kuwait Neutral Zone. From India Office (Communication) No. P. Z. 994/35 dated 14th February 1935.
— P.Z. 994/35 India Office, Confidential, Note of Conversation with Major Frank Holmes, with Mr. J.G. Laithwaite 11th February 1935.
— E. 2404/173/25 From Mr. Laithwaite (India Office) to Mr. Rendel dated 11th April. 1935.
— Secret 2546 (51 groups) Decypher of Telegram from Political Resident in Persian Gulf to Secretary of State for India 10th April 1935.
— (99 groups) Secret 2547 Decypher of Tel, from Pol Resident in Persian Gulf to Seretary of State For India, (Copies Circulation) 10th April 1935.
— Decypher of Tel. From Pol. Agent Kuwait to Secretary of State For India, 10th April 1935.
— (Political) Draft Telegram From Secretary of State to Political Resident, Repeated, Political Agent, Kuwait Minister Jedda.
— E. 453/173/25 From India Office (Communicated) No. P.Z. 271/35 (Extract), dated 14th January 1935.
— P.Z. 207 Decypher of Telegram From Political Resident in Persian Gulf to Secretary of State for India, Bushire 8th January 1935.
— Confidential, P.Z. 271/35 Note of Discussion at the India Office with the Anglo Persian Oil Company. Regarding Persian Gulf Oil Questions on Thursday 10th January 1935.
— Saudi Arabia, E. 2173/25, From Mr. Laithwaite (India Office) to Mr. Rendel, P.Z. 2325/35, dated 3rd, April 1935.
— India Office, Confidential, White Hall, S.W. I. 2nd. April 1935. P.Z. 2325/35.
— Note Assistant Librarian, India Office, 2nd. April 1935.
— India Office, Confidential P.Z. 2325, Kuwait Neutral Zone Oil Note of Discussion with Mr. Rex Janson and Mr. Ydlibi of the Arabia Development Syndicate at the India Office on 2nd. April 1935.
— P.Z. 2325/35 Translation from Arabic, A Copy of the Ministry of Finance' Letter Concerning the Neutral Zone. 28.10.1352.
— P.Z. 2325/35. Decode of Cablegram Recewedby Mr. Ydlibi From Jadda dated 24th March 1935.
— P.Z. 3192/35 From A. Ydlibi and Company, Limited, Cairo 6th April ,1935 to J.G.

LaithwaiteEsq. India Office, Whitehall, London, S.W.1.

— Draft letter From J.C. laithwaite (India office). To A. Ydlibi.
— From Political Agent Kuwait to Secretary of State for India. 10th April 1935.

F.O. 371/19005:

— Tel. From Political Agent Kuwait to Secretary of State of India, 10th April, 1935.
— Tel. From secretary of State to Pol Resident Bushire No.115 repeated to polagent Kuwait,7th April, 1935.
— Tel. From Pol Agent of Kuwait to Secretary of State for India, 10th April, 1933.
— Tel From Pol Resident in the Persian Gulf to Secretary for State for India, 6th April, 1935.
— Tel. From Pol Resident in Persian Gulf to Secretary of State for India, 10th April 1935.

F.O. 371/19967:

— Translation of an article which appeared in the Basra Newspaper (Al-Nas) under date 17th November 1935. Concerning the Kuwait Oil Co.,
— From T. G. Fowle Pol. Resident in P. Gulf to the Ambassador British Embassy, Baghdad, 20th December, 1935. George Lenczowski, Oil and State in the Middle East. P. 20.

F.O. 371/20784:

— Koweit Neutral Zone Oil From Foreign Office, Minute, (Mr. Rendel) E. 3487/2440/91 dated 24th June, 1937.
— E. 3778 (Index) The Meeting between Mr. Rendel and Lord Gadman, dated 29th June 1937.
— (Oil in Koweit Neutral Zone) by Mr. Rendel 24th June 1937.
— Petroleum in Kuwait, Neutral Zone.
— Kuwait - Neutral Zone Oil Concessions, 2nd. July 1937.

India Office Political and Secret Library:

P/15/1/53/49:

— Conf. Administration report of the Kuwait Political Agency for the Year 1932.

15/1/44/11:

— Conf. No. C. 125, Dickson to Pol Resident 16th April, 1934.

I.O. I/P's/12

— Co/30 Fl: 124 F.O Jun 1939 From Bagallay to Pell.

Lenczowski, G. **Oil and State in the Middle East,** New York: Comell University Press, First Pub, 1960.

Longrigg, S. **Oil in the Middle East,** Third Edition, Oxford University Press, 1968.